مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9637

الثلاثاء، 28 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة دلوفو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

دور النساء والشباب

رسالة مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2024/328/Rev.1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

دور النساء والشباب

رسالة مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2024/328/Rev.1)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البرازيل والدانمرك وفنلندا ولكسمبرغ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة سيما بحوث المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيد خوليو فيليبي بولييه أوليفيرا الأمين العام المساعد لشؤون الشباب؛ والسيدة سيمون مبودي ضيوف سفيرة شباب الاتحاد الأفريقي للسلام في غرب أفريقيا.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا التالي أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة هيدا سامسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ سعادة السيدة إيفجينيا كونتوليونتوس، المراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرنكوفونية لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد دانيال دل فالي بلانكو، المراقب الدائم عن منظمة الشباب الدولية للمنطقة الأيبرية – الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/328/Rev.1، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 22 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على استضافة مناقشة اليوم المفتوحة.

نحن نعلم أن المرأة تتحمل وطأة تراجع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ونعلم أن العنف ضد المرأة بأقسى أشكاله هو سمة من سمات جميع الحروب تقريبا.

لقد سافرت مؤخرا إلى أفغانستان، حيث تشكل محنة المرأة مثالا صارخا على الأشواط التي فقدت في مجال حقوق الإنسان. وتحرم النساء والفتيات الأفغانيات بشكل منهجي من حقوقهن وكرامتهن في العديد من مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم. أخبرتني النساء اللواتي التقيت بهن في كابول عن تطلعاتهن وأحلامهن: نفس التعليم المتاح للرجال، وتكافؤ فرص العمل، وحرية اختيار مستقبلهن. إنهن يتطلعن إلى المجتمع الدولي لدعمهن في إعمال حقوقهن، حتى يتمكن من المساهمة في مستقبل بلدهن.

وبالطبع، فإن أفغانستان ليست المكان الوحيد الذي تواجه فيه المرأة حواجز تحول دون مشاركتها على قدم المساواة في السياسة وصنع السلام والحياة العامة وفرص العمل. ويجري تجاهل الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بل التراجع عنها، في العديد من المناطق.

في الخطة الجديدة للسلام، دعا الأمين العام إلى معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تعترض سبيل الإعمال الكامل للحقوق الإنسانية غير القابلة للتجزئة المكفولة للمرأة. ودعا إلى تفكيك هياكل السلطة الأبوية. ويعني ذلك أشياء كثيرة – إنه يعني المساواة في إمكانية الوصول إلى الهياكل التمثيلية وتدابير الحماية القانونية وحق التحكم في الجسد والسلامة والفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية. وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر برؤية بسيطة للتغلب على العقبات التي تمنع المساهمة الكاملة للمرأة.

إن النزاع المسلح يؤدي إلى تفاقم العقبات الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة للمرأة. ويعرض فشل المؤسسات أو انهيارها والإفلات من العقاب وانعدام الأمن المرأة لمخاطر متزايدة. ويقع أكثر من نصف حوادث العنف السياسي ضد المرأة المسجلة في جميع أنحاء العالم في البلدان المتضررة من النزاعات.

ويشكل إنهاء أوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين مسألة إنصاف وحق. ولكنه أيضا وسيلة قوية لتحسين فرص نجاح عمليات السلام والعمليات السياسية. وما فتئت بعثاتنا السياسية الخاصة تسعى إلى تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها المجدية في هذه العمليات.

ففي اليمن، على سبيل المثال، أتاحت جهود الوساطة المجتمعية التي تبذلها النساء اليمنيات، والتي تهدف غالبا إلى إطلاق سراح السجناء أو تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد المحلي، تعزيز العمل المستمر للمنظمة الرامي إلى استئناف المفاوضات الرسمية رفيعة المستوى ووضع حد للنزاع المستمر منذ حوالي 10 سنوات.

لا يمكن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بنجاح إلا من خلال العمل على المستوى الوطني. وقد وضع أكثر من 100 بلد من جميع المناطق خططا وطنية لتنفيذ القرار 1325 (2000). وذلك أمر جدير بالثناء. ولكن يجب أن ينضم المزيد من البلدان إلى هذا النداء. ويمكن للدول الأعضاء أن تُحدث تغييرا من خلال الالتزام باتخاذ تدابير محددة وهادفة للنهوض بتولي المرأة للقيادة، بما في ذلك دورها في الوساطة.

وفي عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، نكفل تمثيل المرأة تمثيلا قويا. فعلى سبيل المثال، تشكل النساء 30 في المائة من أعضاء اللجنة الدستورية السورية ويمثلن 43 في المائة من أفرقة الوساطة التابعة لنا. أما في عمليات السلام التي تقودها جهات أخرى والتي تقدم لها الأمم المتحدة بعض الدعم، لا تكون النسبة المئوية مرتفعة إلى هذا الحد في كثير من الأحيان. وفي هذه الحالات، نشجع زيادة تمثيل المرأة.

يستحق الشباب فرصة لتشكيل مستقبلهم. فهم ليسوا بالغين في طور التكوين. بل إنهم بشر لديهم آمال وتطلعات وأفكار وطاقة للمساهمة – الآن.

ويقدم التقرير الثالث للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) توصيات لتعزيز التقدم الذي تمس الحاجة إليه في إشراك الشباب. ويشدد على ضرورة تمكين الشباب من المشاركة بأمان في عمليات السلام والأنشطة الانتخابية. ولكن التقرير يستحثنا أيضا على عدم تجاهل تزايد انعدام الثقة لدى الشباب في مؤسسات الحوكمة والعمليات الانتخابية.

ووفقا لما ذكره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أفاد 82 في المائة من الشباب في 65 بلدا بأن العنف الانتخابي يعيق مشاركتهم. ويمكن للمرء أن يفهم السبب، لكنها لا تزال إحصائية مقلقة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، لا تزال مشاركة الشباب في عمليات السلام عند حدها الأدنى. وهذه فرصة ضائعة. فمن خلال تشجيع الشباب عملياً على الانخراط في السياسة وصنع السلام، يمكن للحكومات أن تزيد التضامن بين مختلف الأجيال وأن تعيد بناء الثقة في المؤسسات. وثمة دور أساسي لخطط العمل الوطنية للشباب والسلام والأمن في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المجدية للشباب وإشراك الشباب في اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم، ولكن الأمر يتطلب موارد وقدرات مخصصة.

وفي هذا العام، تمشيا مع استراتيجيتنا للشباب والسلام والأمن، نخصص موارد من صندوق بناء السلام لدعم خطط العمل الوطنية التي بادرت بها عدة بلدان. ويمكن أن تحفز الجهود الإقليمية الإجراءات الوطنية.

وكان الاتحاد الأفريقي أول منظمة إقليمية تضع إطارا للشباب والسلام والأمن وتعين سفراء للشباب، إضافة إلى مبعوثها المعني بالشباب. وقدمت الأمم المتحدة الدعم مؤخرا للاستراتيجية الإقليمية العربية للشباب والسلام والأمن، التي أطلقتها جامعة الدول العربية. وبالاستعانة بالذكاء الاصطناعي، تمكن شباب من بُناة السلام من 14 بلدا عربيا من وضع خطة عمل لمنطقتهم.

وتقوم بعثاتنا السياسية الخاصة أيضا بدورها في تعزيز المشاركة المدنية للشباب. ففي ليبيا مثلا، تعمل بعثتنا مع ممثلي الشباب لضمان

اضطلاعهم بدور في بناء توافق في الآراء بشأن الإطار القانوني للانتخابات الوطنية.

إن بناء السلام البيئي مجال آخر يطالب فيه الشباب بدور. فغالبا ما تكون الشابات في الخطوط الأمامية للتعامل مع الموارد الشحيحة والدفاع عن البيئة. ويرتبط ذلك بالأدوار الاجتماعية المجنسنة المتعلقة بتقديم الرعاية وجلب المياه وإعداد الطعام. ويجب الاعتراف بأدوار الشابات والشبان بوصفهم مدافعين عن البيئة وقادة مجتمعيين وناشطين ومحفزين وبناة سلام والنهوض بهذه الأدوار.

في الختام، لا توجد حلول ارتجالية لسياسات القوة أو المواقف الأبوية أو البنى الاجتماعية غير المتكافئة الراسخة. فالتغييرات التحويلية تعتمد على العمل الوطني الذي تشارك فيه جميع شرائح المجتمع. وفي العديد من الأماكن، تعتمد أيضا على الدعم الدولي.

ويمكن للمجلس، من خلال جلساته وما يقرره، أن يشدد على أن المرأة، إلى جانب الرجل، مسؤولة عن بناء السلام والرخاء في مجتمعها؛ وأنه لا يمكن الحفاظ على السلام دون قيادات نسائية؛ وأن المساواة بين الجنسين وتحقيق تطلعات الشباب أمران ضروريان للحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويمكن للمجلس أيضا أن يساعد في تعزيز الاعتراف بالشباب كعناصر تغيير مهمة. وأرحب بجهود المجلس الرامية إلى دعوة النساء والمجتمع المدني والشباب على نحو أكثر انتظاما لتقديم إحاطات إلى المجلس.

إن الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن لا توفران لنا رؤية فحسب، بل خريطة طريق أيضا. ويتعين علينا جميعا أن نبذل مزيدا من الجهد لجعل الرؤية التحويلية التي تنطوي عليها الخطتان حقيقة واقعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر موزامبيق على عقد هذه الجلسة بشأن جدول الأعمال البالغ الأهمية المتعلق بالمرأة والشباب والسلام والأمن.

في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة قصة طبيبة نفسانية تبلغ من العمر 34 عاما في رفح، كانت متخصصة في مساعدة المرضى على التعامل مع صدمة العيش في النزاع. واسمها أماني. وقبل أسابيع قليلة، في 7 أيار/مايو، قُتلت أماني مع أطفالها الأربعة. وأماني واحدة مما يزيد على 000 10 امرأة قُتلن خلال الأشهر السبعة الماضية.

ويوم أمس تحديدا، قُتل عشرات النساء والأطفال بشكل مروع في رفح، في منطقة آمنة، أثناء نومهم في خيام داخل مخيم للنازحين. ومن أجل أماني ومن أجل هؤلاء ومن أجل جميع النساء والفتيات المحاصرات في هذا النزاع، نطالب بوقف دائم لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وإطلاق سراح جميع الرهائن وعقد العزم على تحقيق السلام وحل الدولتين. ويجب أن تتوقف هذه الحرب لأن النساء والفتيات يتحملن وطأتها. وفي العام الماضي، قُتل حوالي 300 مدافع عن حقوق الإنسان، من بينهم 49 امرأة. وليست هذه سوى الحالات المعروفة؛ ومن المرجح أن تكون هناك حالات أخرى كثيرة.

في كانون الثاني/يناير 2023، قُتلت مرسال، وهي شابة وعضو سابق في برلمان أفغانستان، بالرصاص في منزلها بالقرب من كابول. وكانت قد بقيت في المدينة عندما استولت طالبان على السلطة، متشبثة بالأمل في أن تحظى مساهمتها في تنمية بلدها بالتقدير.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قُتلت حليمة، وهي صحفية تبلغ من العمر 30 عاما، أثناء تغطيتها للحرب في وطنها السودان.

إن أماني ومرسال وحليمة وحياة النساء اللواتي لن نعرف أسماءهن أبدا لدليل على قوة مساهمة المرأة في حالات الأزمات. نرى ذلك في الطريقة التي تحملن بها مسؤولية إعالة أسرهن وخدمة أوطانهن وفي الطريقة التي تحملن بها عبء ذلك كله. ودلت أيضا حتمية معرفتهن بمجتمعاتهن وأصواتهن وقيادتهن في صنع القرار على قوة إسهامهن. ووفاتهن تذكير مؤلم آخر بواقع الحرب بالنسبة للنساء والفتيات وبأن الضرر غير المتناسب الذي يلحق بالنساء أثناء الحروب والنزاعات

لا ذنب لهن فيه. وكما قال الأمين العام، لإسكات البنادق يجب أن نُسمع الأصوات الداعية إلى السلام.

وبينما نؤيد القرار 1325 (2000) بحق بوصفه معيارا عالميا حاسما، فإنه يظل حلما بعيد المنال للنساء والفتيات ليس في غزة فحسب، بل أيضا في هايتي وميانمار والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وأفغانستان وفي بلدان كثيرة جدا حول العالم. وأثمن الجهود التي يبذلها المجلس لزيادة مشاركة النساء، بمن فيهن الشابات، في تقديم الإحاطات. وأشيد بهذا الأمر وأحث أعضاء المجلس على مواصلة هذا النهج والإصغاء إلى نداءاتهن والمشاركة فيها والاستجابة لها. وتواجه الشابات والفتيات تمييزا مزدوجا تزداد حدته أثناء النزاع – التمييز القائم على نوع جنسهن وسنهن. وأشيد بالأمثلة التي تُبرز التقدم المحرز لمعالجة هذا الأمر الواردة في تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن الذي أطلعتنا عليه وكيلة الأمين العام ديكارلو (S/2024/207).

وأود أن أشارككم بضعة أمثلة أخرى تبرز ما يمكن فعله.

لقد اضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمبادرات لبناء قدرات منظمات الشباب لتشارك في عمليات السلام في جورجيا ومبادرات العدالة الانتقالية في لبنان. وفي العام الماضي، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان 79 عملية لبناء السلام شملت الشابات في 17 دولة مختلفة. ومنذ عام 2016، دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي نتولى فيه مهام الأمانة العامة، المنظمات التي تركز على الشباب أو تقودها شابات من 18 دولة مختلفة. وقد دعمت بالفعل آلية التمويل الخاصة بالمدافعات عن حقوق الإنسان، التي أنشئت في عام 2022، شابات من 21 بلدا متأثرا بالنزاع.

وفي أفغانستان، ما فتئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تجري دراسات استقصائية كل ثلاثة أشهر للاستماع إلى آراء النساء الأفغانيات والتركيز بوجه خاص على الشابات. كما نواصل المساعدة في تذليل العقبات التي تعترض الإدماج من خلال إيجاد السبل لإشراك النساء والشابات. فعلى سبيل المثال، نعلم أن الحوارات بين الأجيال في البلدان المتأثرة بالنزاع قد تؤثر تأثيرا قويا في المجتمعات التي تبحث عن حل للعنف والانقسام. ويجب علينا إنشاء مزيد من هذه المساحات وضمان تمثيل النساء والشابات في هيئات صنع القرار.

وتُظهر لنا هذه الأمثلة ما يمكن القيام به وأن هناك حلولا يمكننا تطبيقها على نطاق أوسع. والواقع أننا لا نفعل ذلك مع أن التجربة تُظهر بوضوح أن إشراك الشابات في التنمية وفي ضمان تمتعهن بفرص متساوية، بما في ذلك المساواة في الوصول إلى سوق العمل، يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار وتنمية الاقتصادات.

وما يجب أن نفعله هو ضمان تفكيك هياكل السلطة والمعايير الهدامة التي تعوق المشاركة الكاملة والهادفة للشابات والفتيات وتضعف أصواتهن ومساهماتهن الحاسمة بوصفهن قائدات وبصفتهن الشخصية. ويجب، في المقام الأول، أن نحمي تعليم النساء والفتيات واستقلاليتهن وحريتهن في تحديد جميع اختياراتهن في الحياة.

وفي أفغانستان، مرت ثلاث سنوات على حظر الحق في التعليم الذي حرم 1,1 مليون فتاة أفغانية من الدراسة. وفي غرب ووسط أفريقيا، أغلقت أكثر من 13 000 مدرسة أبوابها في السنوات الأخيرة بسبب النزاع وانعدام الأمن، مما أثر على ملايين الفتيات. وفي غزة، انقطعت الفتيات والفتيان عن الدراسة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي هايتي، أُغلقت مئات المدارس وتعرض المعلمون للهجوم وحُرم آلاف الأطفال من الدراسة. وفي السودان، يوجد 19 مليون طفل في سن الدراسة خارج الفصول الدراسية. وفي أوكرانيا، لا يستطيع حوالي 40 في المائة من الأطفال الحصول على التعليم المستمر بسبب نقص المرافق. لا توجد فرصة ثانية لمرحلة الطفولة. كيف يمكن تحقيق طموحنا في الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتنا تجاه الشابات والفتيات بمنحهن أفضل ما يمكننا تقديمه لهن في الوقت الذي يُحرمن فيه من أبسط حقوقهن؟

سأختتم بياني بثلاثة مجالات ذات أولوية تتطلب اهتمامنا وجهودنا والتزامنا الجماعي.

أولا، يجب أن نضع الشابات في صلب عملية صنع القرار الفعلية. وعندما نتكلم عن المشاركة الهادفة للمرأة، بما في ذلك الشابات، فإن مجرد الكلام يستحق الإدانة. ويتجلى الالتزام الحقيقي في تحديد الحصص أو اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة أو بذل جهود أخرى ملموسة وحقيقية بدل الاقتصار على الحديث عنها.

ثانيا، يجب أن نكافح الانقسام والكراهية والمعلومات المضللة. إن ساحة معركتنا أضحت على شبكة الإنترنت بشكل متزايد ونحن بصدد خسارتها. ولا يساورني شك في أننا قد نفوز في نهاية المطاف، بل إننا سنفوز. ولكن لكي نفوز، بينما نستكشف نُهجنا لمواجهة التحديات التي تطرحها وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، بل التكنولوجيات الجديدة التي لم تُتخيل بعد، سيكون من الأهمية بمكان أن تضطلع الشابات بدور حاسم في استخدامها وفهمها وتنظيمها. ولا توجد تقنية جيدة أو سيئة بطبيعتها إلى أن نقرر، نحن البشر، كيفية استخدامها وكيفية الاستفادة من إيجابياتها وسلبياتها.

ثالثا، يجب أن تمثَّل الشابات تمثيلا أفضل بكثير على طاولة مفاوضات السلام وفي البرلمانات. فنسبة الشابات البرلمانيات على الصعيد العالمي تقل عن 1 في المائة. ونجدهن، حتى عندما يُحرمن من فرص المشاركة المدنية، في الشوارع حيث يشاركن في الحركات الاجتماعية والاحتجاجات ويقدنها. إن أصواتهن قوية.

لقد رأينا شابات يناضلن ويضحين من أجل السلام والديمقراطية والمساواة بين الجنسين في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاع، انطلاقا من غزة والسودان ومرورا بهايتي وميانمار ووصولا إلى أفغانستان وغيرها من الأماكن الكثيرة. إنهن بطلات، لا يعرفن الكلل ولا الملل، وسيواصلن الصمود ويتحملن الصعاب. وينبغي ألا نشك في ذلك. والسؤال المطروح علينا هو ما إذا كنا سنقف إلى جانبهن أم أننا بدلا من ذلك، كما هو الحال في كثير من الأحيان، لن نملك الشجاعة لذلك.

والأهم من ذلك كله، يجب أن نصغي ونلتزم بعدم انتظار مستقبل مناسب لهن، بل بالتعجيل بذلك المستقبل في كل ما نقوم به. ويجب أن يبدأ مجلس الأمن ذلك بكل عملية لبناء السلام تدعمها الأمم المتحدة بأية صفة.

ويحمل هذا العام فرصا فريدة لوضع الشابات في صميم العمل من أجل المساواة بين الجنسين. وتشمل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وسيصادف العام القادم مرور 30 عاما على اعتماد منهاج عمل بيجين ومرور 25 عاما على اتخاذ القرار 1325 (2000). وسيصادف أيضا مرور 10 سنوات على اتخاذ القرار 2250 (2015) الذي اعترف لأول مرة بأهمية دور الشباب وقيادتهم في بناء السلام والحفاظ عليه. وإذا تذكر أعضاء المجلس، فقد اتُّخذ القرار خلال فترة عضوية الأردن في مجلس الأمن التي تولى خلالها ولي عهد الأردن، وهو أصغر شخص يترأس المجلس على الإطلاق، رئاسة مجلس الأمن (انظر S/PV.7432). ويجب أن نغتنم تلك الفرص وأن نتجاوز التحديات التي تعيقنا في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى وأن نجدد التزامنا ونمضي قدما بجرأة. إن الشابات قائدات الغد وصانعات التغيير اليوم. ويجب أن نتعامل معهن على هذا النحو بالجدية والإلحاح الواجبين لهن. ويجب أن نعترف في ظل مشهد النزاعات والأزمات والتحديات المعقد بأن تطلعاتهن في كل مكان تطلعات عالمية. ويملكن الحق في عالم خال من العنف والخوف، عالم يمكن أن تزدهر فيه أحلامهن ويمكنهن فيه إطلاق العنان لإمكاناتهن الكاملة. وتقع على عاتقنا مسؤولية حماية حقوقهن وتعزيزها.

فلنتمسك برؤية مستقبل تحقق فيه كل فتاة أقصى طموحها ونهتدي فيه بآمالها في مستقبل واعد يسوده السلام ونعمل فيه أخيرا بعزم وبإخلاص بناء على مسؤوليتنا المشتركة. وعلى هذا النحو، فلنبن معا العالم الذي يستحقه أطفالنا وأطفالهن، العالم الذي يتخيلنه والذي نحتاجه لجميع الشباب في كل مكان وزمان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد بولييه أوليفيرا.

السيد بولييه أوليفيرا (*تكلم بالإسبانية*): يمر عالمنا اليوم بمنعطف حرج، إذ يشهد انتشارا للنزاعات المسلحة التي وصلت ذروتها منذ الحرب العالمية الثانية. من غزة وأوكرانيا إلى السودان، بلغ عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات منذ عام 2022 أعلى مستوى له منذ 28

عاما. ربع الشباب حول العالم يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات ويعانون من آثار مباشرة على حياتهم وسبل عيشهم. وفي الوقت نفسه، تتصدع الثقة بين الشباب والمؤسسات مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وعدم الاستقرار. وتؤكد المهام الرسمية التي اضطلعت بها مؤخرا في بلدان مثل بنن وإثيوبيا والفلبين تلك الحقيقة. إن رسالة الشباب صريحة وواضحة – يجب على النظام متعدد الأطراف أن يكثف جهوده وينفذ آليات ملموسة لإشراكهم بشكل هادف وآمن في محافل وضع السياسات واتخاذ القرارات.

إن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، المبينة في القرارات الثلاثة الرئيسية التي اعتمدها مجلس الأمن، وسيلة لتحفيز التحول اللازم. ومن الواضح أن هذه الخطة قد أعادت تشكيل السرديات حول الشباب، ونأت بهم عن شبهة العنف أو يسر دفعهم إلى التطرف، ومكنتهم كعناصر إيجابية لإحداث التغيير وداعين للسلام.

وبينما أحرز تقدم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وسعيا إلى إجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وركائزها الرئيسية الخمس، يسرني أن أقدم إحاطة إلى المجلس بشأن التقرير الثالث للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207)، وهو تقرير اشترك في صياغته صندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب الأمم المتحدة للشباب كمؤلفين رئيسيين.

(تكلم بالإنكليزية):

إن الشباب يدعون إلى السلام ويحشدون الجهود من أجل تحقيقه. ويثابرون على تأسيس حركاتهم المستقلة، مبرهنين على تنامي قدرتهم على التحكم في مقدراتهم وعلى الاضطلاع بأدوار قيادية في جميع أنحاء العالم. يعيدون نشر الأمل في سورية ويستنهضون الدعم من أجل إحلال السلام في السودان ويدعمون مشاركة المجتمعات المحلية في مخيمات اللاجئين في تشاد. في الصومال، ازدادت أيضا مشاركة الشباب في انتخابات مجالس المقاطعات بعد أن استضاف صندوق الأمم المتحدة للسكان وأكاديمية فولك برنادوت منتديات سياسية مشتركة بين الأجيال.

غير أنه بالرغم وجود زخم سياسي متنامٍ بشأن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، إلا إن ذلك الالتزام لم يفضِ إلى مزيد من الاستثمار للحفاظ على بناء السلام بقيادة الشباب والمشاركة الهادفة للشباب. ومن أجل تقديم الدعم الكامل لمشاركتهم في عمليات صنع القرار، من الضروري توفير موارد إضافية وبيانات مصنفة حسب السن.

لقد أحرز تقدم في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الهادفة للشباب هنا في الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب، الذي أتولى مسؤولية قيادته. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لترجمة السياسات إلى إجراءات ملموسة، وذلك لضمان عدم تخلف أي شخص وأي شاب عن الركب.

في ظل استمرار العنف المتصل بالإقصاء إلى جانب القوانين التمييزية وتقلص الحيز المدني بسرعة، يواجه الشباب طائفة من التهديدات. وتتزايد التهديدات الرقمية التي تغذيها وسائط التواصل الاجتماعي وتؤدي تلك التهديدات إلى انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والتحرش الجنسي. إن الشابات والفتيات، وبخاصة ذوات الإعاقة ومن المجتمعات المهمشة، يتعرضن لخطر متصاعد من العنف.

وقد اتخذت الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني خطوات أولية لمعالجة تلك المخاوف المتعلقة بالحماية من خلال تدابير قطرية محددة. فعلى سبيل المثال، تركز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على إنشاء شبكات إنذار محلية مع قادة الشباب في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعزز تلك الجهود قدرات الإنذار المبكر وآليات الحماية المجتمعية.

وعلى الرغم من إحراز تقدم في إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، فقد تباطأ الزخم بشأن الشباب والسلام والأمن داخل مجلس الأمن في عامي 2022 و 2023. ووفقا لما ذكره الأمين العام، تراجعت الإشارات إلى الشباب في قرارات مجلس الأمن خلال تلك الفترة، إذ لم يرد ذكرهم إلا في 34 في المائة

من قرارات المجلس. وبينما يسرني أن أرى أن السيدة سيمون مبودي ضيوف قد دعيت إلى هذه المناقشة، من المثير للقلق أن نرى انخفاضا في عدد الشباب الذين يقدمون إحاطات في كل من مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بين عامي 2022 و 2023، مقارنة بالسنوات المنصرمة. علاوة على ذلك، لا تتضمن سوى 6 عمليات من أصل 11 عملية لحفظ السلام و 13 بعثة سياسية خاصة من أصل 24 بعثة إشارات متعلقة بالشباب والسلام والأمن أو بإشراك الشباب في ولاياتها. يتطلب النهوض بإدماج عناصر الشباب والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام تمويلا مخصصا وقدرات وشراكات استراتيجية.

ومع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والقرار 2250 (2015)، أود أن أسلط الضوء على ثلاث توصيات رئيسية مبينة في التقرير. تكتسي تلك التوصيات، التي يؤيدها أيضا بناة السلام الشباب في مشاوراتي مع الفريق العامل المعني بالمجتمع المدني التابع للتحالف العالمي للشباب والسلام والأمن، أهمية حيوية للنهوض بالخطة.

أولا، من الأهمية بمكان عقد مناقشة سنوية مفتوحة لمجلس الأمن بشأن الشباب والسلام والأمن من أجل ضمان استمرار العمل والزخم بغية النهوض بالخطة. ينطوي ذلك على استعادة الثقة بين الشباب والحكومات والأمم المتحدة، واعتبار المساءلة أساسية.

ثانيا، يجب علينا زيادة الفرص المتاحة لمشاركة الشباب في مداولات مجلس الأمن وزياراته القطرية. ومن الناحية العملية، يعني ذلك استعراض أساليب عمل المجلس لتعزيز مشاركة الشباب وضمان بروتوكولات الحماية من أجل المشاركة الآمنة والهادفة لمقدمي الإحاطات من الشباب، وإدراك المخاطر ذات الطابع الفريد التي يواجهونها.

ثالثا، يجب أن يواصل مجلس الأمن تعزيز عناصر الشباب والسلام والأمن الملموسة بوصفها جزءا من عمليات تجديد الولايات الموكلة إلى عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وبينما تتواصل المفاوضات بشأن ميثاق من أجل المستقبل، أود أن أحث أعضاء المجلس على ضمان إدراج التزامات وإجراءات قوية ومحددة بشأن الشباب والسلام والأمن في الفصل 2 من الميثاق. ومن شأن ذلك أن يعزز الالتزام بعمليات بناء سلام تشمل الشباب ويضمن استدامة الخطة وتأثيرها.

(تكلم بالإسبانية)

وفي الختام، إن تحقيق مستقبل تحدده حقوق الإنسان والعدالة والاستدامة والسلام يتوقف، في جملة أمور، على تنفيذ تلك التوصيات. فمن خلال الشراكات التعاونية وبإدماج مختلف أصحاب المصلحة يمكننا بناء المستقبل الذي نصبو إليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بولييه أوليفيرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ضيوف.

السيدة ضيوف (*تكلمت بالفرنسية*): أولاً، أود أن أعرب عن امتناني لجمهورية موزامبيق ليس فقط لإدراج هذه المسألة المهمة على جدول أعمال مجلس الأمن، ولكن أيضاً لتوجيه الدعوة لي لإبراز قيادة الشابات من بناة السلام اللاتي يشاركن بنشاط في مبادرات السلام المستدامة، مما يدل على الأثر التحويلي لتعاونهن.

وباعتباري سفيرة الاتحاد الأفريقي للشباب من أجل السلام ممثلة لمنطقة غرب أفريقيا، أنا دليل حي على أن المؤسسات الدولية والإقليمية يمكنها أن تختار أن تثق في خبرة الشابات وقيادتهن من خلال وضعهن في صدارة الساحة العالمية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني بصفة خاصة للاتحاد الأفريقي على التزامه الثابت بتعميم وتعزيز المشاركة الهادفة للشباب في جميع جوانب السلام والأمن وفقاً للمادة 17 من ميثاق الشباب الأفريقي.

وبغية إلقاء الضوء على العمل الرائع الذي تشارك فيه شابات بناء السلام كل يوم في القارة الأفريقية، أود أن أشاطركم القصة الملهمة لأربع شابات كونغوليات كان لي شرف التعاون معهن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أدت هؤلاء الشابات دوراً أساسياً في تنفيذ وتكييف قرارات الشباب والسلام والأمن في بلدهن، مما يجسد المرونة والابتكار المميزين للشباب في هذا المجال.

القصة الأولى هي لنورا وماري روز. قادت هاتان الشابتان الأمانة الفنية الوطنية للقرار 2250 (2015) التي أنشأتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتشجيع على أخذ زمام المبادرة في تنفيذ ذلك القرار. وبفضل القيادة النسائية والتنسيق، وضعت جمهورية الكونغو الديمقراطية أول خطة عمل وطنية لها بشأن الشباب والسلام والأمن في آب/أغسطس 2022. تليها قصة إستير وإميلي، منسقتا شبكات القيادات النسائية الشابة من أجل السلام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلى الرغم من السياق الأمني الصعب، نظراً للحرب، جلبت هاتان المرأتان خطة العمل الوطنية للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن إلى مجتمعهما من خلال قيادة عملية التوطين. ضمنت إستير وإميلي، من جمع البيانات إلى صياغة الوثائق الاستراتيجية والدعوة على مستوى المقاطعات، أن تأخذ الخطة في الاعتبار احتياجات الشباب الخاصة بنوع الجنس.

وتم تسليط الضوء على قيادة وخلفيات هؤلاء الشابات الأربع في ورقة مواضيعية أعددنها والتي نشرتها الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة عند إصدار التقرير الثالث للأمين العام عن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (S/2024/207). تشدد الوثيقة على الدور القيادي للشابات الكونغوليات في تنفيذ الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تآزر، بالاستفادة من الدروس المستفادة من مساهماتهن في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ماري روز ونورا وإستير وإميلي لسن وحدهن. تكرس العديد من الشابات، مثلهن، في جميع أنحاء أفريقيا جهودهن لمواجهة التحديات التي تؤثر على مستقبلهن، مثل تغير المناخ، وتجدد النزاعات، والتطرف العنيف، والتهميش السياسي، والعنف الجنسي، ونقص الفرص الاقتصادية. هؤلاء الشابات هن مفتاح دعم السلام والأمن البشري في بلدانهن. تعترف الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن صراحة بدور الشابات كشريكات على قدم المساواة في عمليات السلام، وذلك أساساً من خلال القرار 2535 (2020). ويسلّم ذلك القرار بالاحتياجات الفريدة والمتقاطعة لمختلف فئات الشباب – وخاصة الشابات – في النزاعات وبناء السلام والاستجابات الإنسانية. ومن ثم يدعو الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال السلام إلى تعزيز أوجه التآزر بين خطتي الشباب والسلام والأمن والمرأة والسلام والأمن.

ويشجع الإطار القاري للاتحاد الأفريقي بشأن خطة الشباب والسلام والأمن الدول الأعضاء على تجنب الافتراضات النمطية بشأن أدوار وتجارب الشباب والشابات، ويدعو إلى وضع استراتيجيات لتلبية احتياجات الشابات. وأعتقد أن من الضروري تسليط الضوء على بعض قصص النجاح التي ينبغي أن تكون بمثابة نقاط مرجعية وأمثلة لأفضل الممارسات لمواصلة العمل لصالح الشابات.

أولاً، برنامج سفراء الشباب من أجل السلام التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يعين خمسة شبان للدعوة إلى إشراك الشباب الأفارقة في عمليات السلام والأمن. وفي الوقت الحالي، تستخدم ثلاث شابات أفريقيات، وأنا منهن، خبراتهن لخدمة ودعم الشباب في منطقتهن. وتسعى مبادرة "شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة" إلى تعزيز دور النساء والشابات في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة. أنشأ الاتحاد الأفريقي تجمعات الشباب في فروع شبكات القيادات النسائية الأفريقية لتعزيز القيادة النسائية في جميع المجالات، بما في ذلك السلام والأمن. أخيراً، فإن مبادرة توجيه الشابات، التي كنت محظوظة بما فيه الكفاية للمشاركة فيها، هي برنامج تجريبي أطلقته البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة لتعزيز التوجيه بين الأجيال وسد الفجوة بين الجنسين والأجيال التي تعوق قيادة الشابات الأفريقيات، لا سيما في المنظمات المتعددة الأطراف. وتلك مبادرات جديرة بالثناء وضرورية ينبغي دعمها.

وأود أيضاً أن أتطرّق إلى قصة كريستين من كينيا التي تُجري حالياً مشاورات محلية بشأن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في كل مقاطعة في كينيا لوضع خطة العمل الوطنية للقرار 2250 (2015)، وكذلك إلى قصة نانيت، المنسقة الوطنية لتحالف الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في تشاد. تجسد كلتا الشابتين، من خلال عملهما اليومي، الالتقاء المثالي للخطة المتعلقة بالشباب

والسلام والأمن بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهما إطاران متمايزان ولكنهما متكاملان يشكلان الأساس لتطوير سياسات شاملة وجامعة للسلام والأمن. ويقرّ كلا الإطارين بأن للنزاع والحرب والعنف تأثيراً مختلفاً على الشباب والنساء وأن مساهماتهم في السلام ومنع نشوب النزاعات والاستجابات الإنسانية غالباً ما يتم تجاهلها.

إن التزام الشابات في جميع أنحاء القارة الأفريقية أمر لا يمكن إنكاره، ولكن يجب على القادة السياسيين أن يؤدوا دورهم. ويجب تمكين الشابات اقتصادياً واجتماعياً لكي يتمتعن بالموارد والقدرات والثقة اللازمة ليصبحن عوامل للتغيير. لقد علمتني تجربتي في العمل مع الشباب، وخاصة الشابات، لعدة سنوات شيئاً واحداً: عندما نستثمر في الشابات فإنهن يرددن الجميل للمجتمع ويبدأن حلقة مثمرة. إن التمكين الاقتصادي ضروري ولكنه في حد ذاته غير كاف. ومن الضروري أيضاً الاعتراف بإمكانات الشابات كفاعلات سياسيات، كما يتضح من مثال سيبيلا، أصغر مرشحة في الانتخابات التشريعية الأخيرة في بوركينا فاسو.

والاعتراف بأهمية تمكين الشابات يتجاوز الأقوال – فهو ينطوي على كسب ثقتهن، والسماح لهن بالمشاركة في المنتديات الرفيعة المستوى، واستعادة ثقتهن في تعددية الأطراف. تشكل الخطتان المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إطارين لتوضيح الكيفية التي يمكن بها تعزيز مشاركة الشابات بفعالية. بيد أنه لا يمكن إحراز تقدم يذكر من دون تصميم سياسي حقيقي. وخلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر، ستتاح الفرصة لجميع الدول الأعضاء لإظهار تفانيها للشباب من خلال إدراج التزامات قوية وإجراءات ملموسة تدعم الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في ميثاق المستقبل. وهذا أمر ملح بصفة خاصة لأن أحدث صيغة للميثاق قد حذفت جميع الإشارات إلى الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأدعو الدول الأعضاء على وجه الاستعجال إلى عكس ذلك التغيير. يجب أن تظل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أولوية لمجلس الأمن بتوجيه من مكتب الأمم المتحدة للشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، التي أشيد بقيادتها وتنسيقها، ولا سيما في معالجة مسائل الإدماج والحماية.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة: حماية الشابات بانيات السلام. وحتى لو رفعت بعض الشابات أصواتهن بشجاعة على الرغم من التهديدات، فإن الخوف يُسكت كثيرات أخريات. تعد مكافحة خطاب الكراهية والعنف الجنساني الذي تسهله التكنولوجيا أمراً ضرورياً لإنشاء مساحات مدنية آمنة خارج الإنترنت وداخلها.

وأود أن أختتم بياني بدعوة إلى العمل. وأحثّ جميع الدول الأعضاء والجهات المعنية على النظر في القيام بما يلي: أولاً، تنفيذ وتمويل وإضفاء الطابع المؤسسي على الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو الذي دعا إليه 400 شاب في خطة عمل كوتونو للشباب في سياق الذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ ثانياً، ضمان مراعاة الاحتياجات المحددة للشابات عند وضع خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن؛ ثالثاً، إدراج تعزيز الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في ميثاق المستقبل؛ رابعاً، تسليط الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الشابات؛ وأخيراً، تشجيع التعاون والحوار بين الشابات والجهات المعنية الأخرى لسد الفجوات بين الأجيال والجنسين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ضيوف على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية موزامبيق.

(تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي.)

بالنيابة عن حكومة جمهورية موزامبيق، يسرني أن أرحب بجميع أعضاء مجلس الأمن وجميع المشاركين في هذه المناقشة الوزارية بشأن دور النساء والشباب في صون السلام والأمن، والتي تشكل فرصة للدول الأعضاء لتحليل مساهمة وإنجازات النساء والشباب في عمليات صنع القرار بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا والعالم بشكل عام. ونحن

ممتنون لجميع مقدمي الإحاطات الذين أسهموا بمعارفهم ووجهات نظرهم القيمة بشأن موضوع مناقشتنا. فتبادل الأفكار والمعلومات أمر أساسي لتعميق معرفتنا وتفاهمنا. ونعرب عن تقديرنا لأعضاء لجنة بناء السلام على المشورة الخطية التي وجهوها، بتوافق الآراء، إلى مجلس الأمن بشأن الموضوع قيد المناقشة. ونأمل أن يحيط أعضاء مجلس الأمن علما بالنقاط التي أثارتها لجنة بناء السلام.

تمثل هذه المناقشة فرصة مهمة لنا لتحديد أفضل الممارسات والثغرات والتحديات وسبل المضي قدما لتحسين مشاركة النساء والشباب في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ويمثل اختيار موضوع هذا الحدث اعترافا قيما بأهمية النساء والشباب بوصفهم قوة إيجابية في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام المستدام، الأمر الذي اكتسب زخما منذ اعتماد الصكوك القانونية التالية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن والقراران 2250 (2015) و 2419 (2018) بشأن الشباب والسلام والأمن.

وتدرك جمهورية موزامبيق أنه لا يمكن ضمان تأثير وكفاءة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالسلام والأمن إلا من خلال فهم عميق لما تعانيه النساء والشباب من عنف وظلم وإقصاء، سواء في حالات النزاع العنيف أو في سياقات عدم المساواة أو انعدام الأمن أو عدم اليقين خارج سياقات النزاع. وينبغي الاسترشاد بالمعارف والخبرات التي تجلبها النساء والشباب إلى طاولة المفاوضات وإسهاماتهم المحتملة في حل المشاكل المعقدة التي تواجه قطاعات الأمن الأفريقية في المناقشات بشأن كيفية اعتماد نهج جديد أكثر شمولا للنساء والشباب إزاء المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن أو تحقيقهما أو توطيدهما.

وفي هذا السياق، ما فتئت حكومة جمهورية موزامبيق تبذل جهودا لضمان تعزيز المساواة بين الجنسين ولوضع النساء والشباب في صميم عمليات صنع القرار، كما يتبين، في جملة أمور، من التكافؤ بين الجنسين في حكومة البلد والزيادة التدريجية في عدد النساء والشباب في السلطتين التشريعية والقضائية، مما يسمح بمشاركتهم النشطة بشكل متزايد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد.

وفي هذا السياق، أقرت جمهورية موزامبيق صكوكا معيارية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز على السياسة الجنسانية واستراتيجية تنفيذها. وفي إطار تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن وتسوية النزاعات، وافقت موزمبيق على خطتها الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2018–2022. ويبرز ذلك الصك المتعدد القطاعات أهمية النظر في الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في سياق النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع؛ والمجال السياسي والقانوني؛ والمساواة والإنصاف بين الجنسين في مؤسسات الدفاع والأمن؛ ومشاركة المرأة في هياكل وعمليات السلام والأمن؛ ومنع العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع والسلام؛ والمنظور الجنساني في جهود الإغاثة في حالات الطوارئ وفي عمليات الإنعاش.

وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أود أن أسلط الضوء على النتائج التالية التي تحققت: تدريب 728 موظفا حكوميا وموظفا من المجتمع المدني، 313 رجلا و 415 امرأة، على تقديم المساعدة للناجين من العنف الجنساني وضحاياه؛ وإنشاء 17 مركزا مرجعيا للنساء والفتيات المعرضات لخطر العنف أو من وقعن ضحايا له؛ وزيادة الوعي المجتمعي بالمساواة بين الجنسين من أجل ضمان المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في عمليات السلام والأمن في موزامبيق؛ والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعدد 471 17 من النساء والفتيات المتضررات من النزاعات والأعاصير في مقاطعة كابو ديلغادو في شمال موزامبيق ومقاطعتي مانيكا وسوفالا في المنطقة الوسطى؛ وتنظيم دورات تدريبية لأكثر من 300 ممثل عن المنظمات الشعبية والمجتمع المدني بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للدفاع عن عمليات السلام والأمن في موزامبيق وتعزيزها؛ وتدريب 000 3 من أفراد الشرطة والقوات المسلحة في موزامبيق لزيادة معرفتهم بالمسائل المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتنفيذ القرار 1325 (2000).

وفي موزامبيق، يجري حاليا تقييم الخطة الوطنية الأولى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بغية توفير مبادئ توجيهية للنسخة الثانية من الخطة الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن إشراك الشباب في جدول أعمال السلام والأمن وفي المجتمع على نطاق أوسع أمر أساسي لبناء السلام والأمن المستدامين في بلداننا لأن الشباب هم حاضر دولنا ومستقبلها. ولذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تدرج المشاركة النشطة للشباب في بناء السلام والأمن، بوصفها إحدى أولوياتها، في جداول الأعمال والسياسات الوطنية. وكما نعلم جميعا، فإن الشباب هم القوى الدافعة الرئيسية وراء النزاعات ووجهها في العالم لأنهم يقفون على الخطوط الأمامية في مكافحة الإرهاب والتطرف وغيرهما من أشكال العنف ضد المجتمعات والدول وهناك حاجة إلى إشراكهم في مساعي إحلال السلام.

ويغرر مروجو الحروب والإرهاب، الذين غالبا ما تكون لديهم مخططات خفية، كما هو الحال في موزامبيق، بالشباب لحملهم على الالتزام بمخططاتهم لزعزعة الاستقرار، مستغلين أوجه ضعفهم الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. وإدراكا منها للصلة بين السلام والتنمية، اعتمدت حكومة موزامبيق نهجا كليا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، يشمل إجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، مع التركيز على تدريب الشباب لإلحاقهم بسوق العمل وتمكينهم من إعالة أنفسهم وأسرهم ولجعل الشباب وسيلة لتعزيز التنمية.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على بعض المبادرات التي اضطلعت بها حكومة موزامبيق، مثل البرامج المعروفة باسم My Kit My Job، و Acredita Emprega، و Siyakha، وهي مبادرة لتمكين الفتيات. ونود أن نشكر شركاء التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في تنفيذ تلك المبادرات التي يسرت مشاركة الشباب في تعزيز العمالة والتنمية في موزامبيق. ومن المهم تسليط الضوء على إنشاء المجلس الوطني للشباب، وهو منبر وطني متعدد الأحزاب يُمكن الشباب من التفاعل مع بعضهم البعض ويوفر وسيلة لعرض شواغلهم وتطلعاتهم ومقترحاتهم للحلول، بما في ذلك في مجال السلام والأمن.

ونسلط الضوء أيضا على أعمال الشبان والشابات من الفنانين الوطنيين الذين قادوا مبادرات مستقلة لتعزيز السلام والأمن من خلال الموسيقى والمسرح والغناء والرقص والنحت وغيرها من المبادرات التي توجه انتباه المجتمع إلى أهمية السلام والتي تحظى بدعم وتشجيع حكومة موزامبيق.

أختتم مداخلتي بتكرار الدعوة إلى زيادة الوعي بين القادة السياسيين في الدول الأعضاء من أجل إعطاء الأولوية للخطتين المتعلقتين بالنساء والشباب في مختلف أعمالها المتعلقة بالسلام والأمن وأهمية زيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشباب والزعماء التقليديين والدينيين واستخدام وسائل الإعلام الاجتماعية والمجتمعية، بما في ذلك الإذاعة المجتمعية، لتيسير فهم ومشاركة المجتمع المدني على المستوى الشعبي في عملية صياغة وتنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والشباب في سياق السلام والأمن والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلداننا.

ويجب على الدول الأعضاء، في رأينا، أن تعطي الأولوية لتخصيص الموارد من الميزانيات الوطنية ومن الشركاء، بما في ذلك من خلال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وأن تزيد من مشاركة وقدرات جميع أصحاب المصلحة في الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطتين المتعلقتين بالنساء والشباب فيما يتعلق بالسلام والأمن. ويجب على الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة عملها السياسي لتعزيز هذه الأهداف على مستوى الدول الأعضاء، وتحقيقا لهذه الغاية، تشجيع إجراء مشاورات على المستويين الوطني والإقليمي لتقييم التقدم المحرز. وثمة حاجة أيضا إلى إعطاء الأولوية لجمع البيانات ووضع مؤشرات أداء واضحة لقياس التقدم المحرز بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين.

وقد أظهرت التجربة أنه يجب تكثيف الجهود لضمان معالجة مسائل التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع على نحو كلي، بما في ذلك المسائل المتصلة بإساءة المعاملة والصدمات النفسية وغيرها من

الاحتياجات النفسية والاجتماعية لضحايا النزاعات العنيفة. وهناك ضرورة ملحة لاستثمار الموارد اللازمة للتعامل مع الآثار غير المباشرة للنزاع. وعلى نفس المنوال، هناك حاجة إلى إعادة مواءمة جهود الاتحاد الأفريقي الجارية لتحقيق الاستقرار مع سياسات التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع لضمان اتباع نُهج كلية ومناسبة لأهداف عملنا. ويجب أن تسترشد تلك الجهود بالسياسات الملائمة التي تمنع الازدواجية في عملنا الاستراتيجي.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد امتناننا الكبير لجميع المشاركين في هذه المناقشة الرفيعة المستوى التي تُنظم تحت رئاسة موزامبيق الثانية لمجلس الأمن. ويحدونا الأمل في أن نتمكن معا، مع قيام الجميع بدورهم، من تحقيق السلام الذي نحتاجه جميعا من أجل بناء عالم أفضل للجميع.

(تكلمت بالإنكليزية)

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات: وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والأمين العام المساعد فيليبي بولييه أوليفيرا والمديرة سيما بحوث وسفيرة شباب الاتحاد الأفريقي سيمون مبودي ضيوف – على بياناتهم المتبصرة.

إن ازدهار أي أمة لا يمكن فصله عن ازدهار نسائها وشبابها. وتؤكد سيراليون من جديد التزامها الراسخ بتعزيز دور المرأة والشباب والنهوض به في عمليات بناء السلام على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ونعتقد أنه عندما تقود النساء والشباب عمليات بناء السلام ويشاركون فيها، يتحقق السلام المستدام وتكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية ملموسة بقدر أكبر. ومع احتدام هذا العدد الكبير من النزاعات في جميع أنحاء العالم، بالتوازي مع تزايد الانتهاكات الصارخة للحقوق الإنسانية للنساء والشباب والأطفال، تؤمن سيراليون إيمانا راسخا بأن دعم حقوق الإنسان المكفولة لكل فرد يساعد في منع نشوب النزاعات ويسهم في السلام المستدام.

ونلاحظ التوسع والتحسين في الأطر المعيارية العالمية للسلام المستدام والشامل والجامع على مر السنين والتي تعزز الآن بشكل واضح الإسهامات القيمة للنساء والشباب. والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، المنصوص عليها في القرار 1325 (2000) والقرارات السبعة اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، المنصوص عليها في القرار 2250 (2015)، والمفهوم الآخذ في التطور للحفاظ على السلام المبين في القرارين المتوازيين، قرار مجلس الأمن 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70، تدعو جميعها إلى عمليات شاملة للجميع للتخطيط وتصميم البرامج ووضع السياسات وعمليات صنع القرار من أجل منع نشوب النزاعات وحلها والتعافي بعد انتهاء النزاع. ويحث القرار 2250 (2015) الدول الأعضاء على زيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات في المؤسسات والآليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وحلها.

وبالمثل، لطالما دعت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى تصميم وتنفيذ سياسات تضمن المشاركة المباشرة للمرأة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وعلى نفس المنوال، واعترافا بالأهمية البالغة للنساء والشباب في القارة وفي جميع أنحاء العالم، يهدف الاتحاد الأفريقي، من خلال استراتيجيته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإطارها القاري للشباب والسلام والأمن وكذلك في الإعلانات والبيانات اللاحقة ذات الصلة، إلى تعزيز دور النساء والشباب في أفريقيا ويدعو إلى مشاركة النساء والشباب في بناء الدولة وبناء السلام من خلال وضع برامج محددة الأهداف وبناء القدرات وتعميم مراعاة هذه المسائل على نحو منهجي. وعلاوة على ذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي بعد ذلك FemWise-Africa، شبكة النساء

الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، التي توفر منبرا للدعوة الاستراتيجية وبناء القدرات وإقامة الشبكات، بهدف تعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بإشراك المرأة في صنع السلام في أفريقيا.

ومن المؤسف أن المرأة لا تزال تواجه عموما حواجز هيكلية كبيرة تحول دون مشاركتها النشطة في عمليات السلام والعمليات السياسية وفي زيادة قوتها الاجتماعية والاقتصادية. وتشير التقارير الأخيرة للأمين العام إلى أن تمثيل المرأة في التفاوض بشأن عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة وتنفيذ اتفاقات السلام في العديد من البلدان لا يزال منخفضا بوجه عام. كما سُجلت زيادة ملحوظة في عدد النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف الجنساني في حالات النزاع، بما في ذلك حوالي 522 3 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تحققت منها الأمم المتحدة والتي استهدفت نساء وفتيات في عام 2023. ولا يزال الشباب يواجهون أيضا تهديدات جسدية ونفسية واجتماعية وثقافية ومالية وقانونية ورقمية كبيرة، تتفاقم أكثر في حالات النزاع. ولا تزال البطالة بين الشباب أعلى بثلاث مرات ونصف من البطالة بين البالغين، حيث يوجد حاليا حوالي 298 مليون شاب وشابة لا يعملون ولا يتعلمون ولا يتدربون. ويعيش أكثر من 600 مليون شاب أفريقي في مناطق متأثرة بالنزاعات حيث ترتبط تجاربهم ارتباطا وثيقا بديناميات القوة القائمة على نوع الجنس وتفاوت الأجيال. وفي مواجهة البطالة المذهلة بين الشباب والاستياء الواسع النطاق من هياكل الحكم الراسخة، يُظهر الشباب الأفارقة قلقا يتجلى في التوترات المتزايدة بينهم وبين الجهات الفاعلة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، أدى هذا الأمر إلى هجرة ذوي الكفاءة من القارة حيث يختار العديد من الشباب – خاصة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل – الشروع في رحلة محفوفة بالمخاطر عبر الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط بحثا عن حياة أفضل في أوروبا.

وتدرك سيراليون أن إنشاء بنية تحتية وطنية تشاركية وشاملة للجميع السلام يشكل أحد الشروط الأساسية لإعمال الحق في السلام. وفي عام 2021، أُنشئت في سيراليون اللجنة المستقلة للسلام والتماسك الوطني لتعزيز السلام والمصالحة والوحدة في سيراليون، وكذلك لبناء ثقافة السلام وتعزيز التسامح ودعم التسوية السلمية للنزاعات. ومنذ إنشائها، ما فتئت اللجنة تدعم جهود المصالحة الوطنية، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية لعام 2024.

واستنادا إلى نهجنا الرامي إلى ضمان مشاركة النساء والشباب في شؤون الحكم، اتخذت سيراليون خطوات تشريعية ومؤسسية مدروسة حيث أجرت إصلاحات لم تكتف بإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم، بل عززت مشاركتهم الشاملة والآمنة والنشطة. ويكفل قانون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2022 وقانون الانتخابات العامة لعام 2022 تمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة كحد أدنى في هيئات صنع القرارات السياسية والعامة. وتشكل المرأة حاليا 30 في المائة من أعضاء البرلمان المنتخبين عاديا، و 34.5 في المائة من الوزراء و 33 في المائة من نواب الوزراء، و 41 في المائة من رؤساء البلديات أو الرؤساء المنتخبين، و 34 في المائة من أعضاء المجالس المحلية المنتخبين. كما زاد التمثيل في قطاع الأمن إلى 23 في المائة للشرطة و 13 في المائة للقوات المسلحة. وكدليل واضح على الالتزام بمشاركة المرأة والشباب الشاملة والآمنة في بناء السلام والتنمية، تضم المنصة الثلاثية المكونة من 14 عضوا – التي أنشئت للحكومة والمعارضة للانخراط في الإصلاحات الانتخابية الوطنية الحاسمة لتعزيز الديمقراطية والتماسك الوطني والسلام – أربع نساء وأربعة ممثلين للشباب.

وتواصل سيراليون تعميق الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية للنهوض بالنظم القانونية والإدارية والتنفيذية للمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن والقرارات الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني. كما أدمجت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، بالتعاون مع جماعات المجتمع المدني مثل الشبكة العالمية لبناة السلام والحملة من أجل الحكم الرشيد، شراكات مع بناة السلام الشباب في مبادرات حل النزاعات وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. وفي عام 2009، أصبحت سيراليون رابع بلد في غرب أفريقيا، والسابع

في أفريقيا، يضع خطة عمل وطنية لتنفيذ للقرار 1325 (2000) تنفيذا كاملا. وقد أكملنا مؤخرا تنفيذ خطة العمل الوطنية من الجيل الثاني، ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على وضع خطة العمل الوطنية من الجيل الثالث، بالتعاون مع جماعات المجتمع المدني النسائية ومنظمات الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين.

كما أعطت الحكومة الأولوية للاستثمار في قدرات القادة السياسيين الشباب وإدارتهم وقيادتهم لتعزيز قدرتهم على قيادة جهود السلام بشكل تعاوني واستخدام مهاراتهم لمعالجة الشواغل الأخرى التي تؤثر على حياتهم، ولا سيما في هذه الأوقات الصعبة. ويهدف كل من مشروعي الشباب في السياسة وبناء السلام والشباب المعرضين للخطر إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار للشباب الأصحاء والمعاقين جسديا وعقليا. ويتمثل ذلك في تعزيز انخراطهم في المشاركة المدنية على الصعيدين الوطني والمجتمعي من خلال التدريب، واتصالات التغيير والدعوة والتوعية، فضلا عن زيادة فرص الحصول على التدريب على المهارات وخدمات الوقاية والحماية المتعلقة بالعنف الجنساني وغيره من الممارسات الضارة.

وتدعو سيراليون الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى الاستجابة بطريقة أكثر تصميما وشمولا لتسخير الإمكانات غير المستغلة للشباب والنساء، بما في ذلك من خلال إدخال تحسينات على التعليم والتدريب، ولا سيما في المهارات التقنية والمهنية والرقمية العملية، وزيادة مشاركتهم الاقتصادية من خلال خطط تمويل مرنة ومبادرات ريادة الأعمال، والمشاركة في صياغة السياسات وصنع القرار من خلال التعيينات المقصودة في المناصب القيادية، ومشاورات مستفيضة بشأن المسائل ذات الصلة. وندعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن تنفيذا كاملا.

في الختام، إن العالم اليوم موطن لـ 1.8 بليون شاب – أكبر جيل في التاريخ، و 4.04 بلايين من الإناث. وأصوات وأفعال النساء والشباب، بوصفهم بناة سلام وصناع قرار ومدافعين عن حقوق الإنسان وعوامل تغيير، أساسية لاستدامة السلام.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر غيانا موزامبيق على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. كما نشكر وكيلة الأمين العام، ديكارلو، والمديرة التنفيذية، بحوث، والأمين العام المساعد، بولييه أوليفيرا، وسفيرة الشباب للسلام في الاتحاد الأفريقي، السيدة ضيوف، على تشاطرهم وجهات نظرهم، بل وعلى كل جهودهم.

وإذ نجتمع اليوم، نقر بأن النساء من بين الذين يواجهون وطأة آثار النزاعات. ولتسليط الضوء على مثال واحد فقط، في غزة لا يزال النساء يُقتلن مع إفلات الجناة من العقاب، وتترك الناجيات لرعاية أطفالهن وأقاربهن الباقين على قيد الحياة، الذين يكونون جرحى أحيانا في أكثر الظروف لاإنسانية. وفي الوقت نفسه، نرى الشباب في جميع أنحاء العالم في الطليعة يهزون ضمير العالم لوقف الحرب. وفي العديد من الأماكن الأخرى، يتخذون إجراءات لحماية الديمقراطية. ولذلك، فإن هذه الجلسة تأتي في الوقت المناسب.

ولئن كان ينظر إلى الخطتين المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن على أنهما خطتان متميزتان وغالبا ما يتم تناولهما في معزل، فإن هناك تداخلات هامة ينبغي الاعتراف بها. والواقع أنني أجرؤ على القول بأن الهدف النهائي المتمثل في السلام والأمن لن يتحقق بدون فهم أوجه التآزر تلك والاستفادة منها. وإذ ننظر في دور الشباب، نرى أن معظم تدخلات السلام والأمن التي تستهدف الشباب تعطي الأولوية للشباب من الرجال، مع إيلاء الحد الأدنى من الاهتمام للشابات أو عدم إيلاء أي اهتمام لهن على الإطلاق. وبدلا من ذلك، تصنف الشابات ضمن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الأوسع نطاقا، حيث غالبا ما يكون هناك اعتقاد خاطئ بأن النساء مجموعة متجانسة. وندرك أيضا أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمان مشاركة المرأة مشاركة متكاملة في صنع القرار في عمليات السلام.

وفي ذلك السياق، أقدم بعض الأفكار.

أولا، تتضخم القوالب النمطية الجنسانية في السياق العالمي الأوسع في حالات النزاع المسلح. وينظر إلى الشباب على أنهم

عرضة للتحول إلى العنف وعرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة والمتطرفين، في حين غالبا ما يتم تصوير الشابات على أنهن ضحايا سلبيات بحاجة إلى الحماية، مع القليل من الاعتراف بأنهن أيضا بالإمكان تجنيدهن ويجري تجنيدهن، أو بأنهن يستطعن المساهمة في حل النزاعات وعمليات السلام. ولئن كان اتخاذ القرار 2250 (2015) تحولا هاما في منظور دور الشباب – من ضحايا للعنف أو مرتكبين له إلى عوامل إيجابية للتغيير وقادرين على الإسهام في منع نشوب النزاعات وحلها – يجب علينا أن نكفل عدم استبعاد أي فئة من فئات الشباب. ويجب أن تكون الشابات جزءا من تلك الرؤية الإيجابية.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أهمية الإدماج المجدي للنساء والشباب. فينبغي اتخاذ إجراءات هادفة لضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب، بمن فيهن الشابات، في جميع جوانب منع نشوب النزاعات والتعافي منها وبناء السلام. وينبغي ألا تقتصر مشاركتهم على المجتمع المدني، بل ينبغي أيضا إدماجهم في الهياكل الحكومية والسياسية. وقد شهد المجلس العديد من الأمثلة القوية للشابات اللواتي يقدن الجهود داخل مجتمعاتهن لتحقيق السلام المستدام. وقد خاطرن بالتعرض للانتقام وأصبحن يشاركن تقييماتهن للحالات في بلدانهن ومجتمعاتهن. والواقع أن مجلس الأمن يمكن أن يكون قدوة يحتذى بها بزيادة الفرص المتاحة للشباب من مختلف المناطق لتقديم إحاطات للمجلس، كما اقترح الأمين العام المساعد لشؤون الشباب.

ثالثا، يجب أن يكون التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات وعوامل الخطر أمرا حاسما لجدول أعمال المجلس لمنع نشوب النزاعات. وقد دفع الفقر والبطالة وانعدام الفرص الاقتصادية واليأس ملايين الأطفال والشباب إلى أحضان الجماعات المتطرفة. وكثيرا ما تتفاقم هذه الظروف بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يعانين أيضا من العنف الجنسي والجنساني والاتجار والزواج القسري. وإذ نعالج الأسباب الجذرية، أود أن أشدد على مركزية التعليم الجيد، الذي سيبني، من بين أمور أخرى، قدرتهن على أن يكن جزءا من الحلول. غير أن ذلك يشكل تحديا عندما تتعطل إمكانية الحصول على التعليم بسبب النزاع والهجمات على المدارس. إن الفشل المتزايد من قبل أطراف النزاعات في الالتزام بحماية القانون الدولي الإنساني للمدارس وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية يهدد بخلق جيل من الشباب في المناطق المتأثرة بالنزاعات متخلفا عن الركب.

رابعا، في هذا العصر الرقمي، يجب إيلاء الاهتمام لمساحات وسائل التواصل الاجتماعي وكيفية تأثيرها على الشباب. ومساحات وسائل التواصل الاجتماعي التي يهيمن عليها الشباب تدفع إلى نتائج إيجابية وسلبية. ويواجه الشباب تحديات جديدة ومتزايدة تتعلق بخطاب الكراهية عبر الإنترنت والمعلومات المضللة والعنصرية والعنف والتنمر والتحرش الجنسي غير المرغوب فيه، فضلا عن تجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة. ومن الضروري أن يكون هناك تثقيف حول السلوك المسؤول عبر الإنترنت، بالإضافة إلى أطر قوية لرصد إساءة استخدام المساحات الرقمية ومتابعة مساءلة الجناة.

ويجب على المجلس أن يواصل تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإدماجهما في تجديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويجب أن يكون النساء والشباب على طاولة المفاوضات وأن يشاركوا بشكل متكامل في تنفيذ اتفاقات السلام. وينبغي إدراج الموارد الكافية لتمكينهم وضمان مشاركتهم في الولايات، بآليات رصد قوية لقياس التنفيذ والكفاءة.

وفي الختام، يجب التأكيد على أن المشاركة الهادفة للنساء والشباب في عمليات السلام، بما في ذلك على مستويات صنع القرار، يمكن أن تبني الثقة وتكسر حلقات العنف، وتسفر عن نتائج مستدامة. ويجب أن يواصل المجلس تعزيز مشاركتهم الهادفة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر موزامبيق على عقد مناقشة اليوم. ونشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة سيما بحوث المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيد فيليبي بولييه أوليفيرا الأمين العام المساعد لشؤون الشباب؛ والسيدة سيمون ضيوف، سفيرة الشباب للاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم ومساهماتهم في مناقشتنا.

إننا نعيش في بيئة جغرافية سياسية متزايدة التعقيد، مع تزايد عدد النزاعات وظهور تحديات وتهديدات جديدة باستمرار، مما يؤكد على ضرورة تكاتف جميع قطاعات المجتمع لتحقيق السلام والأمن الدائمين والمستدامين. فالمرأة جزء لا يتجزأ من حل النزاعات وبناء السلام المستدام، وهي تساهم في إيجاد حلول أكثر انسجاماً ودواماً في عمليات المصالحة والوساطة. ويمكن للشباب، بدورهم، بأفكارهم المبتكرة وطاقتهم ورغبتهم في التغيير، أن يكملوا تلك الجهود من أجل إيجاد حلول أكثر فعالية.

لكن يجب ألا ننسى أن النساء والشباب هم أيضًا أول ضحايا النزاعات وعدم الاستقرار، ويجب حمايتهم. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحالة في قطاع غزة، حيث فقد عشرات الآلاف من النساء والأطفال أرواحهم، وحيث يضطر الأطفال والنساء إلى العيش بدون سقف فوق رؤوسهم، ويواجهون نقصا حادا في الغذاء وحتى المياه. وما زلنا نسمع عن أهمية وضع استراتيجيات وخطط إقليمية ووطنية أو إنشاء آليات وطنية لتنفيذ القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015)، اللذين أدرجا موضوعي المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن على جدول أعمال مجلس الأمن. ومع ذلك، يبرز سؤال: ما هي الاستراتيجيات والآليات الخاصة بالنساء والشباب التي لها صلة بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟ وما هو الدور الذي تؤديه هذه الاستراتيجيات في حالة النزاع المحددة هذه؟ ونعتقد أن تلك المسألة تتطلب بعض الوضوح. ألا يبدو، في هذا المجال، أن الأمم المتحدة منهمكة في بناء هياكل بيروقراطية والقيام رسميا بإعداد وتحديث خطط لا تؤدي دوراً حقيقياً في إنهاء النزاعات أو حلها؟

ويسرنا أن نرى الزيادة المطردة في مشاركة النساء والشباب في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في جوانب التفاوض وحفظ السلام، فضلا عن إسهامهم في حل المسائل الأمنية. وتسهم روسيا في تدريب حفظة السلام التابعين لشرطة الأمم المتحدة من أكثر من 50 بلدا، معظمها بلدان أفريقية. وهناك العديد من النساء من بين حفظة السلام هؤلاء. وهذه المشاركة تيسر إقامة علاقات أكثر استقرارا وثقة مع السكان المحليين. كما تيسر اتخاذ تدابير المتابعة لإعادة تأهيل ضحايا العنف والانتهاكات الأخرى وإعادة إدماجهم.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون هذه المشاركة عملية طبيعية للتطور الاجتماعي – بأن تكون خياراً واعياً وليس هدفاً رسمياً مفروضاً من الخارج. وتتشاطر روسيا الرأي القائل بأن النساء والشباب يمكنهم أن يسهموا إسهاما أكبر – وهم يسهمون بالفعل – في منع نشوب النزاعات وحلها. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون سمات مثل العمر ونوع الجنس هي المعيار المحدد – ناهيك عن المعيار الوحيد – لإشراك أفراد معينين في عمليات صنع القرار، خاصة في مسائل حساسة مثل الحفاظ على السلام والأمن. وما يهم في هذا الصدد هو المتطلبات الفعلية للحالة والمهارات المهنية.

ويجب أن نشير إلى الاتجاه الذي تصبح فيه مشاركة المرأة والشباب موقفًا أيديولوجيًا. وفي هذه الحالات، تجعل البلدان المانحة الغنية تقديم المساعدات للبلدان الفقيرة والمتضررة من النزاعات مشروطاً بمستوى مشاركة المرأة والشباب. وهذه الممارسات الاستعمارية الجديدة غير مقبولة. ولا يحق لأحد أن يملي على الحكومات ذات السيادة كيف ينبغي لها أن تبني دولها، أو كيف تمنع نشوب النزاعات أو ما هي النسبة المئوية للنساء أو الشباب الذين ينبغي أن يشاركوا في مؤسساتها السياسية. ويصدق ذلك بصفة خاصة بالنظر إلى أن البلدان المانحة نفسها كثيرا ما تفشل في تلبية المطالب التي تفرضها على الآخرين. ومن المهم أيضًا أن نضع في اعتبارنا أن مفهوم الشباب يشمل أيضًا الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، أي الأطفال وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل. ولا يمكن تبرير مشاركة الأطفال في النشاط السياسي نظراً لعدم نضجهم البدني والعقلي. وفي هذا الصدد، يلزم بذل جهود لمواجهة الاستخدام السياسي للشباب ومحاولات طرح مصالح جماعات سياسية معينة على أنها رؤية لجيل الشباب.

ومن المستحيل تحقيق أهداف خطة المرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن دون معالجة مسائل تنمية المرأة والشباب، والتغلب على الفقر وضمان الحصول على التعليم، لا سيما

في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة. والتعليم أمر رئيسي لتشكيل جيل مستعد للعمل لصالح المجتمع والسلام. وفي ذلك الصدد، تولي روسيا أولوية عليا للتعاون مع البلدان النامية في مجال التعليم. ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز التعاون في مجال وصول النساء والشباب إلى الموارد والتكنولوجيا والقطاع المصرفي. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه التدابير ستسهم في تحقيق الإنعاش المستدام للدول في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وحماية مؤسسات الأسرة والأمومة والقيم الأسرية التقليدية أمر بالغ الأهمية أيضا، لأنها هي الركائز الأخلاقية لأي مجتمع وضمان لنجاح التنمية في الحاضر والمستقبل.

ولا يمكن التغاضي عن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على إدماج النساء والشباب في عمليات حفظ السلام. فهذه التدابير لها تأثير مدمر على حالة ورفاه تلك الفئات، مما يجعلها أكثر عرضة للخطر. وهي تحرم النساء والشباب من آفاق المستقبل وفرص العمل والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من المزايا، مما يؤثر بوضوح على إدماجهم في الحياة العامة.

وختاماً، أود أن أشير إلى أن تهيئة الظروف الآمنة لمشاركة النساء والشباب في عملية السلام أمر ممكن إذا تمتع جميع المشاركين في تلك العملية بالأمن المشترك. ولا يمكن بناء السلام الحقيقي والدائم والمستمر الذي يولي الاعتبار الواجب لمصالح جميع الأطراف المعنية إلا على أساس مجتمع متين.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب بعودتكم إلى هذه القاعة، سيدتي الرئيسة.

”لا نزال نؤمن بالوعد بعالم أفضل للجميع. فهل يؤمن الآخرون بذلك؟“ هذا هو السؤال الذي طرحه الشباب في رسالة مفتوحة إلى قادة العالم، نشرها مكتب الأمم المتحدة للشباب قبل شهر واحد فقط. ومع ذلك، فمنذ ما يقرب من 25 عاماً مضت، أي بعد خمس سنوات من الزخم الذي وفره إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، اتخذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، واعداً بفتح عمليات السلام أمام المرأة وتوفير حماية أفضل لها. ومنذ ما يقرب من 10 سنوات، وعد الشباب بنفس الشيء من خلال القرار 2250 (2015)، بشأن الشباب والسلام والأمن. وتتيح لنا مناقشة اليوم فرصة لاستعراض تنفيذ كل تلك الوعود، وأشكر موزامبيق على دعوتها لنا هنا اليوم. كما أود أن أشكر المتكلمين على خبراتهم التي شاركونا بها، وأرحب بمساهمة لجنة بناء السلام.

وفي العقود الأخيرة، وسعنا رؤيتنا للسلام واعترفنا بتنوع الأشخاص القائمين ببنائه. ويمكننا أن نفخر بتلك الإنجازات وبالاعتراف بالدور الأساسي للمرأة في السلام والأمن وبعمل الشباب في حل النزاعات.

ولكن لنعد إلى الحاضر. فأين نحن اليوم، وفقا لأحدث تقارير الأمين العام؟ بالنسبة للنساء، إن أبواب بناء السلام مفتوحة جزئيا في أحسن الأحوال، بل ويبدو أنها تنغلق. ولا يزال قيام النساء بدور في الوساطة والمفاوضات والتوقيع على الاتفاقات هو الاستثناء وليس القاعدة في عمليات السلام. وسمعنا اليوم من ممثلي الأمم المتحدة أننا، إذا نظرنا إلى الأرقام المتعلقة بالحماية، فإنها لا تدعو إلى التفاؤل على الإطلاق.

وبالنسبة للشباب في عمليات السلام، فإن السجل متفاوت كذلك، كما سمعنا أيضا. ورغم أن هناك مبادرات جديرة بالثناء، في كولومبيا واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى مثلا، يعاني الشباب عموما من مزيد من العنف ونادرا ما يشاركون في مفاوضات السلام، وفي كثير من الأحيان يفقدون الثقة في المؤسسات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الذكرى السنوية المقبلة لاتخاذ القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015) تذكرني بالعقبة المزدوجة التي يتعين على الشابات تجاوزها في بناء السلام.

ويتمثل أحد السبل الواعدة للتغلب على هذه العقبات في إقامة الشبكات.

أولاً، يجب إقامة شبكات بين النساء والشباب الملتزمين بالسلام. وتبرهن شبكات مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة على نجاح هذه الأداة من حيث إبراز العمل الجاري والتعلم المتبادل ونقل المعرفة وتوفير الحماية. والأمر كله يتعلق بإنشاء

شبكات في حالة عدم وجودها والربط بين شبكات النساء والشباب في حالة وجودها بالفعل وتوسيع نطاقها بنشاط لتشمل مزيدا من الشابات. وتشكل التكنولوجيات الرقمية حافزا قويا في هذا الصدد، بما في ذلك على المستوى المتعدد الأطراف.

ثانياً، يجب على واضعي السياسات إدماج هذه الشبكات واستخدامها وإقامة شراكات حقيقية معها. ويمكن أن تسهم خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن في ذلك.

أخيراً، يجب إقامة شراكات على المستوى المتعدد الأطراف لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بالفائدة الأساسية للمشورة التي تقدمها لجنة بناء السلام في مجلس الأمن.

وتبين تجربة العديد من عمليات السلام أنه كلما ترسخت جذور السلام في كل فرد، ازدادت قوة وزادت إمكانية نموها. وأعمال المجتمع ككل هي التي تحافظ على السلام. ويشكل بناء السلام تحديا كبيرا للغاية دون خبرة وتجربة النساء والشباب على حد سواء.

وباعتبارنا دولا أعضاء، ستتاح لنا الفرصة مرة أخرى للوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا قبل 25 عاما تقريبا بتوجيه رسائل حازمة وقوية في الميثاق من أجل المستقبل وفي استعراض عام 2025 لهيكل بناء السلام.

ستواصل سويسرا الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن دون الحماية، لا يمكن أن تشارك النساء والشباب مشاركة كاملة. وستواصل سويسرا أيضا العمل لضمان سماع أصوات النساء والشباب في المجلس على نحو كامل وكفالة عمل المجلس معهم. وعلى غراركم، سيدتي الرئيسة، سنولي اهتماما خاصا لهذه المسألة خلال رئاستنا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر عندما سنعقد مناقشتنا السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد استمعنا باهتمام إلى جميع التوصيات المقدمة اليوم وسنحاول أخذها بعين الاعتبار بتصميم وإخلاص حتى يتمكن الشباب، بقدرة متزايدة، كما قيل، من مواصلة الإيمان بالوعد بإيجاد عالم أفضل يمكنهم أن يكونوا فيه عوامل للتغيير، على حد تعبير السيدة ضيوف.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207). وأقدر كثيرا جميع مقدمي الإحاطات الذين قدموا أفكارهم المتبصرة.

تؤمن الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بأن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تعزز إحداهما الأخرى؛ وأنه عندما نرفع مكانة الشباب، فإننا نرفع مكانة النساء؛ وعندما نُعلي شأن النساء، فإننا نُعلي شأن الشباب. وعندما نُعلي شأن كليهما، فإننا نمكن مجتمعات بأكملها. ويهيئ تمكين هاتين الفئتين في مجتمعاتهما عالما أكثر أمنا وسلاما لنا جميعا.

وللأسف، نعلم أيضا أن الشباب الآن، لا سيما الشابات، يتضررون من النزاعات بشكل غير متناسب. فالعنف يعطل تعليمهم ويضيق آفاق عملهم ويحطم آمالهم في المستقبل. وهو يحد من إمكانية وصولهم إلى الحيز المدني ويسحق إمكاناتهم الاقتصادية.

وقد التقيت بهؤلاء الشباب – تلك الفتاة من السودان التي قالت إن الفظائع التي عاشتها أفقدتها طموحها وتلك البنت البالغ عمرها 10 سنوات من أوكرانيا التي قالت إنها، في خضم هذا القتال الكثير جدا والعنف الكثير جدا، لا تريد سوى العودة إلى المدرسة ورؤية أصدقائها. ونعلم أن أطفال غزة لا يستطيعون مواصلة تعليمهم، دون أي خطأ من جانبهم، في نزاع لم يكونوا طرفا فيه. ولكننا نرى أيضا فتيات في أفغانستان محرومات من الحصول على التعليم الذي فرضت حركة طالبان قيودا عليه. ويُحتجز أطفال ونساء كرهائن في ظروف مروعة في غزة.

وفي مواجهة هذه الرياح العاصفة المعاكسة، رأينا الشباب في جميع أنحاء العالم يحشدون قواهم لمواجهة هذه التحديات ويتولون التخطيط لمستقبلهم، مثل الشابات اللاتي وصفتهن السيدة سيمون

مبودي ضيوف من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لدعم هؤلاء الشابات وغيرهن من الشباب والنهوض بهم. ونقر بالتوصيات الواردة في تقرير الشباب والسلام والأمن بتوفير موارد إضافية وأحيط علما بالتوصيات التي قدمها أميننا العام المساعد لشؤون الشباب القدير جدا الجالس بجواري هذا الصباح. وهذه هي الروح الدافعة وراء استراتيجية الولايات المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار، والتي تؤكد دعمها للعمليات السياسية الشاملة للجميع الرامية إلى تسوية النزاعات العنيفة الجارية، مع التركيز على المشاركة المجدية للنساء والشباب. إن مراعاة وجهات نظر متنوعة ومتعددة الجوانب، والأهم من ذلك، وجهات نظر مختلف الأجيال، في عمليات السلام والأمن ليست الخطوة السليمة التي ينبغي اتخاذها فحسب، ولكنها أيضا السبيل الوحيد الكفيل بأن تكون حلولنا شاملة للجميع ومؤثرة ودائمة. وهذه التوصيات ليست توصيات تفرضها جهات خارجية على البلدان، وهو ربما ما يكون أعضاء المجلس قد سمعوه. بل هي توصيات يلتمسها شباب هذه البلدان ويطالبون بها.

ويشمل ذلك العمل الذي تقوم به بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وتعمل هذه البعثات في بعض أكثر الأماكن صعوبة من حيث الوصول إليها في العالم، ولدى حفظة السلام القدرة على دعم الشباب على نطاق جميع الركائز الخمس للخطة. ولكن هذه البعثات لا تستطيع القيام بذلك إلا إذا كانت مزودة بالولاية المناسبة ومجهزة بالقدرات الكافية لتطبيق منظور شبابي في عملها.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نفكر في الطرق التي تؤثر بها التكنولوجيا على هذا العمل والكيفية التي يمكن بها استخدام هذه التكنولوجيات للنهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ففي كل يوم، يستخدم الشباب التكنولوجيا ويتواصلون عبر المنصات الرقمية التي تنطوي على إمكانات هائلة لفعل أشياء جيدة. وفي الوقت نفسه، ندرك المخاطر التي تشكلها المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وانتشار خطاب الكراهية عبر الإنترنت والعنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا، وكل ذلك يؤثر بشكل غير متناسب على الشابات. وباعتبارنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب علينا تعزيز سلامة الشابات والفتيات في الحيز المادي والحيز الرقمي وتهيئة بيئات إعلامية سليمة تدعم المواطنة الملتزمة.

في نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين إلا من خلال إشراك الجميع في عمليات اتخاذ القرار. ولذلك، يتعين علينا أن نعمل معا لتسخير الإمكانات غير المحدودة لدى النساء والشباب والعمل معهم اليوم وكل يوم من خلال العملية الجارية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وفي جميع جهودنا كمجلس. وأتطلع إلى المناقشة التي سيقودها السويسريون في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في نيويورك لترؤس هذه المناقشة. وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والأمين العام المساعد بولييه أوليفيرا والمديرة التنفيذية بحوث وسفيرة شباب الاتحاد الأفريقي ضيوف على إحاطاتهم.

تؤدي النساء والشباب دورا بالغ الأهمية في صون السلام والأمن الدوليين. وفي السياق الدولي المضطرب حاليا، يجب أن تتجاوز مناقشة هذا الموضوع اللياقة السياسية والشعارات الرنانة وتنتقل إلى مبادرات ملموسة وعملية.

وأود أن أبدي أربع ملاحظات في هذا الصدد.

أولا، يجب أن نعزز وقف إطلاق النار ووقف العنف بغية حماية النساء والشباب. فالعالم اليوم أبعد ما يكون عن الهدوء، إذ تستمر الحروب والنزاعات العنيفة بلا هوادة، من الشرق الأوسط إلى أفريقيا ومن المنطقة الأوروبية الآسيوية إلى هايتي في منطقة البحر الكاريبي، والنساء والشباب في مقدمة الضحايا. وفي الفاشر بالسودان، نزح آلاف النساء والشباب وحُرموا من الغذاء والملبس نتيجة للنزاع. وفي غزة، أودت العمليات العسكرية الإسرائيلية بحياة 000 12 من الأمهات والأطفال وشردت مئات الآلاف من الفلسطينيات اللواتي يعشن في خوف وغضب ويأس. وفي 26 أيار/مايو، شنت إسرائيل هجوما على مخيم للاجئين في رفح، مما أسفر عن مقتل عشرات الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال.

وعندما يتعرض للتهديد سلامة الناس وبقاؤهم، تُستنفد جميع الخيارات. وينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وأن يبذل جهودا حثيثة لتعزيز وقف إطلاق النار وإنهاء القتال. وتدعو الصين أطراف النزاع إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والامتناع عن استخدام النساء والشباب أهدافا عسكرية وضمان وصول الإمدادات الإنسانية على نحو فعال والعودة على وجه السرعة إلى المسار السياسي لحل النزاعات.

ثانيا، يجب أن نسخر دور النساء والشباب في إيجاد حلول سياسية للقضايا الساخنة. وتختلف حاليا درجة مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام من بلد إلى آخر ولا يزال يتعين الاعتراف بالمواهب والمساهمات المحتملة للنساء والشباب والاستفادة منها على نحو كامل. وتؤيد الصين التنفيذ الكامل للقرارين 1325 (2000) و 2250 (2015) اللذين يوفران فرصا متساوية للنساء والشباب للمشاركة في عمليات السلام من خلال القضاء على التمييز والتحيز والعقبات. ومن الضروري تعزيز الحافز والشعور بالمشاركة لدى النساء والشباب وتشجيعهم على الإسهام بأفكارهم في منع نشوب النزاعات والتنمية السياسية والحوكمة الاجتماعية. ويجب أن نستفيد استفادة كاملة من الخصائص التي يتميزون بها من سرعة البديهة والفهم والتسامح حتى يصبحوا قوة لا غنى عنها في صون السلام وبنائه.

ثالثا، يجب أن ندعم التمكين الاقتصادي للنساء والشباب بغية تعزيز أسس السلام. وأحد الأسباب الرئيسية لخداع بعض الشباب والنساء للانضمام إلى الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية هو عدم تمكنهم من الحصول على التعليم والعمل والتنمية. وينبغي أن ييسر المجتمع الدولي حصولهم على التعليم وفرص العمل حتى يتمكنوا من التحكم في مصيرهم بأنفسهم ويصبحوا قوة رئيسية للاستقرار الاجتماعي والتنمية. إنها أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب النزاعات ومشروع السلام الذي يحقق أعلى العائدات.

لطالما اضطلعت الصين بدور فعال في دعم التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. ففي مالي، ساعد مركز سينو للتدريب المهني، الذي بُني بمساعدة الصين، أكثر من 500 شاب على اكتساب المعرفة المهنية في مجال البناء والهندسة الكهربائية واكتسبت نساء كثيرات مهارات جديدة، مما جلب الأمل إلى أسرهن. وفي فيجي، دربت الصين أكثر من 400 2 شخص على تكنولوجيا جونكاو منذ عام 2014 وزرع السكان المحليون أكثر من 000 2 هكتار من عشب جونكاو، مما زاد من الدخل وحسن حياة العديد من النساء والشباب. وفي معرض الصين الدولي للاستيراد المنظم في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كان السجاد والصنوبر والرمان من أفغانستان أبرز المنتجات التي شكل تصديرها مصدر دخل لآلاف الأسر الأفغانية وحسّن حياة العديد من النساء والشباب الأفغان.

رابعا، يجب أن نعزز الشراكات العالمية من أجل النهوض بقضية المرأة والشباب. كما أن الأمم المتحدة وجميع البلدان ملزمة بتنفيذ الخطط المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن. وينبغي للمنظمات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة للشباب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ألا تكتفي بزيادة الاستثمار في معالجة المشكلات القائمة مثل القضاء على العنف والحد من الفقر وتعزيز التعليم والمساواة بين الجنسين، بل ينبغي لها أيضا أن تعمل على التصدي للتحديات الجديدة مثل الفجوات الرقمية والتكنولوجية والاستخباراتية لكيلا تتخلف النساء والشباب من البلدان والمناطق المتخلفة النمو عن الركب في الجولة الجديدة من الثورة التكنولوجية. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أنه تفي بفعالية بالتزاماتها بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتجعل النهوض بالمرأة والشباب في البلدان النامية مجالا رئيسيا لاستثمارها. وينبغي أن تخصص المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولي، المزيد من التمويل لتحسين سبل عيش النساء والشباب وغيرهم من الفئات في البلدان النامية. ونؤيد تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم من خبرات بعضنا البعض في النهوض بقضية المرأة والشباب بغية تحقيق التنمية المشتركة.

يمكن للنساء أن يحملن نصف السماء، ويمثل الشباب المستقبل والأمل. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبناء عالم أفضل حتى تتمكن النساء والشباب من جميع البلدان من عيش حياة قوامها السلام والتنمية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ديكارلو والسيدة بحوث والسيدة ضيوف والسيد بولييه أوليفيرا على إحاطاتهم.

وتشكر فرنسا موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة. فهي فرصة للنظر في بناء السلام من منظور يأخذ في الاعتبار كلا من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ويمكن أن يساعدنا تفاعلهما على منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز المساواة الفعالة بين الجنسين وبناء مجتمعات أكثر شمولا.

وتؤدي النساء والشباب دورا رئيسيا في استعادة السلام وبنائه. وتزيد مشاركتهم الكاملة في عمليات صنع القرار من فرص تحقيق السلام الدائم. ويمكن أن نرى ذلك في كولومبيا حيث تضطلع نساء المجتمع المدني بدور حيوي في عملية السلام ويمثّل الشباب في لجنة المشاركة الوطنية.

ومن الأهمية بمكان تعزيز إسهام النساء والشباب في أهداف بعثات الأمم المتحدة وعملياتها. وتدعم فرنسا ذلك الهدف من خلال دبلوماسيتها النسوية ودعمها المستمر لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ونؤيد تعزيز حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي في حالات النزاع ومكافحة الإفلات من العقاب على هذا العنف. ونؤيد أيضا تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. إننا بصدد اتخاذ إجراءات ملموسة، مثل تدريب الضابطات والمستشارات على القضايا الجنسانية في نسخته الفرنسية الأولى التي نُظمت في باريس في شهر كانون الثاني/يناير.

وتعمل فرنسا أيضا على تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن منذ ما يقرب من 10 سنوات. وتدعم، على سبيل المثال، قيام صندوق الأمم المتحدة للسكان بمبادرة تدريبية بشأن برامج الأمم المتحدة للشباب والسلام والأمن في غرب البلقان ووسط آسيا. وجددت فرنسا أيضا هذا العام دعمها لصندوق بناء السلام ومبادرته المعنية بالنهوض بالمساواة بين الجنسين والشباب من خلال مساهمتها بمبلغ مليونَي يورو. ونرحب بموافقة المنظمة على تقديم مساهمات سنوية إلزامية بقيمة 50 مليون دولار اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2025 لتمويل الصندوق. ويجب ألا يكون دعم احتياجات الحماية للنساء والشباب عاملاً متغيراً يجب تعديله في برامجنا، بل يجب أن يكون جزءاً كاملاً من أعمالنا.

وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، بفضل الخطتين المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمتعلقة بالشباب والسلام والأمن، لا تزال النساء والشباب أهدافاً للعنف وغالباً ما يتم تهميشهم في عمليات صنع القرار. في ذلك الصدد، ندين أي تدبير يقيد مشاركة المرأة في عمليات السلام أو في العمل الإنساني، كما هو الحال في أفغانستان.

وندعو جميع الدول إلى تأييد مشروع التوصية العامة بشأن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. كما تواجه النساء والفتيات العنف الجنساني بشكل غير متناسب، بما في ذلك العنف الجنسي في أوقات النزاع. ويجب ألا يمر ذلك العنف من دون عقاب.

أخيراً، تؤيد فرنسا المبادرات الرامية إلى الإدماج الكامل للنساء والفتيات ضحايا هذا العنف في عملية استعادة السلام.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بحضورك السيدة الرئيسة في هذه القاعة وأشكركم وأشكر موزامبيق على عقد هذه الجلسة المهمة. كما أشكر السيدة ديكارلو والسيدة بحوث والسيد بولييه أوليفيرا والسيدة ضيوف على إحاطاتهم الشاملة.

ومن أجل تمكين الشباب والنساء باعتبارهم عوامل للسلام وضمان مشاركتهم الهادفة في عمليات السلام، يجب علينا أن نعتمد نهجاً كلياً وأن تستثمر في رأس المال البشري المصمم خصيصاً لاحتياجاتهم. وقد أكدت اليابان تلك النقطة في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تعزيز منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.9574)، مع التركيز

على تمكين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والشباب، خلال رئاستها في آذار/مارس. ومن خلال المناقشة، التي شاركت فيها 82 دولة عضواً ومجموعة، أكدت اليابان من جديد أن النهج الكلية لمنع نشوب النزاعات التي تشمل النساء والشباب تؤدي إلى تعزيز القدرة على الصمود وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني للسلام المستدام.

في ذلك الصدد، يشدد تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) على الحاجة إلى تعزيز الفرص الاقتصادية وفرص العمل الشاملة كعامل أساسي لتمكين الشباب في حالات ما بعد النزاع. وتؤيد اليابان ذلك الرأي تأييداً كاملاً، وما فتئت تقدم المساعدة في ذلك المجال. على سبيل المثال، في أعقاب الحرب الأهلية في الصومال عام 2012، كانت فرص العمل المحدودة من بين العوامل التي دفعت الشباب إلى المشاركة في أعمال القرصنة والانضمام إلى المتمردين المسلحين. واستجابة لذلك، عقدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ورشة عمل في أوغندا عام 2019 ودعمت المسؤولين الصوماليين والمنظمات الخاصة حتى عام 2022 بهدف دعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي لمساعدة الشباب في الصومال على بناء أعمال مستدامة وأن يصبحوا قوة دافعة للتغيير الاجتماعي. ونأمل من مبادرات التمكين بعد انتهاء النزاع أن تمكّن الشباب من العمل كعوامل لتحقيق السلام.

إن إدماج النساء والشباب في الأطر الأمنية يتطلب جهوداً وطنية ودولية في الأجل الطويل. ويمكن للمجتمع الدولي أن يستخلص الدروس من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تتمتع بتاريخ أطول وحققت نجاحاً كبيراً، في دعم الدول الأعضاء على تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ويمكن مواءمة العناصر الناجحة من الأطر المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل خطط العمل الوطنية ورصد التنفيذ والمناصرة والشبكات، مع الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وتثق اليابان أيضاً بأن مكتب الأمم المتحدة للشباب يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً في ذلك المسعى. في الوقت نفسه، وفي حين أن هناك أوجه تآزر بين الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يتصدى لتحدياتهما وفرصهما الفريدة في مختلف الأماكن والسياقات.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تعزيز وتعميم العناصر المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في قراراته، بما في ذلك في ولايات بعثات الأمم المتحدة الميدانية، كما فعل مع المنظورات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي له أيضاً أن ينظر في إدماج منظورات الشباب في جلساته، بما في ذلك من خلال دعوة مقدمي الإحاطات، على نحو ما نصحت به لجنة بناء السلام في هذه الجلسة.

ولا تزال اليابان ملتزمة بتمكين الشباب والنساء من المشاركة المجدية في عمليات السلام داخل مجلس الأمن وخارجه.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث، والأمين العام المساعد لشؤون الشباب، السيد فيليبي بولييه أوليفيرا، وسفيرة شباب الاتحاد الأفريقي للسلام في غرب أفريقيا، السيدة سيمون ضيوف. بالإضافة إلى ذلك، أرحب بالمشورة الخطية التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن بشأن دور النساء والشباب في بناء السلام من أجل هذه المناقشة.

وتحيط إكوادور علماً بمضمون تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) الصادر في آذار/مارس من هذا العام، بشأن التقدم المحرز في إدماج الشباب ومشاركتهم والتحديات القائمة في تنفيذ تلك الخطة. في هذا الصدد، يتيح الميثاق من أجل المستقبل فرصة للتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب، بما في ذلك الحصول على تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتصدي للأخطار المبينة في الخطة الجديدة للسلام. وكثيراً ما تكون النساء والشباب أكثر الفئات تعرضاً لعوامل الخطر بسبب زيادة تعرضهم لنشر رسائل الكراهية والتخويف والعنف السياسي على الإنترنت ونقص المعرفة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع تلك الهجمات.

علاوة على ذلك، يؤثر تصاعد العنف المرتبط بالنزاع على الأداء الطبيعي للمجتمعات، ويُعرّض حياة الشباب وسلامتهم للخطر، ويحد من تمتعهم بحقوقهم في التعليم والعمل. وتتأثر الشابات بشكل غير متناسب بآثار النزاع، مثل التهجير القسري والعنف الجنسي والجنساني والتهريب لأغراض الاستغلال الجنسي. في ذلك السياق، أكرر التأكيد على أهمية أن نكفل، وفقاً للقرار 1325 (2000) والقرارات ذات الصلة، المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لضحايا تلك الفظائع في العمليات السياسية وعمليات بناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، يعترف القرار 2250 (2015) بالدور الهام للشباب بوصفهم عناصر لبناء السلام وبالدور المركزي للضحايا الشباب والناجين من العنف المسلح.

إن تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على حركات الشباب؛ وتيسير الظروف لمشاركة الشابات في عمليات بناء السلام؛ ووضع أطر معيارية تسمح لهن بالتصويت والانتخاب في أمان؛ وتوفير ميزانيات للوحدات المكرسة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية هي مبادرات أثبتت فعاليتها في مناطق مختلفة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع على استعادة الحيز المدني وأن يدعم الدول في القضاء على الممارسات التي تشجع على القمع والتعصب والتمييز ضد الشباب، وينبغي أن يواصل التشديد على الحاجة الملحة إلى عكس اتجاه النظم التي تسعى إلى القضاء على مشاركة الشابات في الحياة العامة. ويجب أن يواصل مجلس الأمن إدماج عناصر من الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وثائقه. ومن الضروري أيضاً تعزيز عمل الدول والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة لتشجيع مشاركة الشباب والشابات.

أخيراً، تلتزم حكومة إكوادور بإشراك الشباب على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغية مواجهة آفة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب المرتبط بالمخدرات كمجتمع، وإضفاء الطابع المؤسسي على نهج موجه نحو المشاركة، ومنع نشوب النزاعات، وبناء ثقافة سلام خالية من العنف، ولأجل التنمية المستدامة ومعالجة القضايا الاجتماعية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتقديم الشكر إلى موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث، والأمين العام المساعد بولييه أوليفيرا والسيدة ضيوف على إحاطاتهم وأفكارهم.

بينما نشق طريقنا عبر تعقيدات صون السلام والأمن الدوليين، من المهم تحديد أوجه التآزر بين الخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلاً عن الحفاظ على تمايزهما.

وفي النزاعات، يتشكل الانتقال إلى مرحلة البلوغ من خلال توقعات مختلفة فيما يتعلق بحقوق الشباب وأدوارهم ومسؤولياتهم وقدراتهم. وقد أطلق القرار 2250 (2015) عملية هامة لوضع المعايير وإضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. غير أن الفجوة بين المعايير المعيارية وتنفيذها العملي لا تزال واسعة ومثيرة للمشاكل.

والشباب ممثلون تمثيلاً ناقصاً ومهمشون في عمليات السلام. وتتعرض مشاركتهم وسلامتهم وأمنهم للتهديد بسبب تقلص المساحات المدنية والنزاعات المستمرة.

ونحن نعتقد، بوصفنا مجلساً، أنه ينبغي لنا أن نركز على أربع نقاط.

أولاً، نحن بحاجة إلى بيانات أفضل لفهم التجارب الحية للشباب في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وينبغي أن تتضمن التقارير الواردة من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تحليلات مراعية للعمر ونوع الجنس وبيانات مصنفة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق الاستثمارات المراعية للمنظور الجنساني في جهود بناء السلام التي تركز على الشباب، بما في ذلك عن طريق زيادة الاستثمارات في تمكين الشابات، وحصولهن

على الموارد والفرص، وتمكينهن من إدارة حياتهن. ولا يمكن تحقيق ذلك دون إشراك الرجال والفتيان الذين تسترشد هوياتهم أيضاً بالمعايير الاجتماعية والجنسانية وعلاقات السلطة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز وتمكين مشاركة الشباب وإدماجهم في جميع مراحل عمليات السلام. إن مشاركتهم الكاملة والمتنوعة والهادفة في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك بناء السلام، أمر حتمي لجعل المجتمعات أكثر استيعاباً للجميع وسلاماً. ويجب علينا أيضاً أن نحمي المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان وبناة السلام من التهديدات والانتقام.

رابعاً، يتعين على مجلس الأمن أن يهيئ الفرص للشباب للمشاركة بأمان في اجتماعاته ومناقشة الشباب والسلام والأمن بصورة أكثر منهجية. ونشجع أيضاً على زيادة المشاركة بين المجلس ولجنة بناء السلام ونرحب بدعم اللجنة النشط للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال نشر خطة العمل الاستراتيجية بشأن الشباب وبناء السلام.

وتميل أوجه عدم المساواة بين الجنسين والعمر إلى التفاقم أثناء النزاعات وبعدها، مع تضاؤل الفرص المتاحة للفتيات للعودة إلى المدرسة أو الانخراط في الحياة العامة. والمراهقات أكثر عرضة للعنف والاستغلال الجنسيين والجنسانيين، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري والحمل. وتتزايد المخاطر بالنسبة للأصوات المهمشة داخل تلك المجموعة، بما في ذلك الشابات ذوات الإعاقة؛ والشابات من المثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية؛ وأولئك اللاتي ينتمين إلى أقليات.

لذلك نتفق على أن إدراج منظور جنساني في التدخلات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن يمكن أن يساعد في منع جيل جديد من استنساخ هياكل السلطة الأبوية التي تحد من المساواة بين الجنسين، ولكنها تفيد الشبّان. وبالمثل، يجب أن تأخذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن احتياجات الشابات وتجاربهن المرتبطة بالسن في الاعتبار وأن تعالج على نحو فاعل أولوياتهن وشواغلهن.

وتؤكد مالطة من جديد التزامها بالنهوض بالخطتين المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن خلال الاعتراف بتمايزهما وتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والشباب في حالات النزاع، يمكننا تعزيز سلام وأمن أكثر استدامة.

وإذ نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، يجب أن نواصل تعزيز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من خلال تعزيز التزاماتنا. ومن المؤكد أن مالطة ستؤدي دورها.

ختاماً، أنهي بياني بمقتطف من مداخلة السيدة سارة مسعودي، وهي شابة من بناة السلام قدمت إحاطة في قاعة المجلس الشهر الماضي:

”لدينا جميعاً أدوار مختلفة نؤديها، سواء كدبلوماسيين لا نرتدي قبعة الدبلوماسي فحسب، أو بالنسبة لنا كمجتمع مدني لا نرتدي فقط قبعات المنفذين. إننا بحاجة إلى نساجين ومحفزين ومنظمين ورواة قصص. وجميع هذه الأدوار مهمة في العمل المتعلق بالشباب والسلام والأمن، وكلها متكاملة“ (S/PV.9606، ص 7).

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى رئاسة موزامبيق على اختيارها الممتاز لموضوع مناقشة اليوم – دور المرأة والشباب في صون السلام والأمن الدوليين. وأود أن أضيف أننا سعداء لرؤية وزيرة الخارجية والتعاون في موزامبيق تترأس جلستنا. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة.

تعمل النساء والشباب كدرع ضد اندلاع النزاعات ويؤدون دوراً حاسماً في إدارتها وحلها. وفي الوقت الراهن، يواجهون تحديات كبيرة وتهديدات عابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك النزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات والأسلحة. تخلق تلك التحديات عقبات هائلة أمام الإدماج الفعال للنساء والشباب، مما يعوق تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع. إن آثار تلك التحديات وخيمة على النساء والشباب. وغالباً ما يكونون الأكثر تأثراً بهذه المسائل، بما في ذلك تلك الناجمة عن تهديدات السلام والأمن والافتقار إلى التنمية.

ولا يمكن للدول الأعضاء أن تتصدى وحدها لهذه المعضلات المعقدة. ونشدد على ضرورة تعزيز الشراكات الدولية وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات. كما أن ضمان الدعم المالي والتقني ضروري لإدماج النساء والشباب بشكل فعال في أطر السلام والأمن. وتضطلع المنابر الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، بدور حاسم في تعزيز تلك المبادرات.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولاً، أشدد على ضرورة التنفيذ الفعال للقرار 1325 (2000)، الذي سيعزز بشكل كبير تجنيد النساء في القطاعين الأمني والعسكري ومشاركتهن النشطة في صون الأمن والاستقرار. ولتعزيز ذلك النهج والبناء على إنجازات الجزائر في إدماج المرأة في جميع جوانب الحياة، وخاصة في قطاع الأمن، اعتمد بلدي خطة عمل وطنية في تموز/يوليه. تهدف تلك الخطة إلى الإسهام في تحقيق أهداف القرار الذي يسعى إلى تعزيز دور المرأة في تحقيق السلام في كل مكان وفي جميع الأوقات وتحت جميع الظروف.

ثانياً، التأكيد على أهمية تبني نهج التنمية الشاملة والمستدامة لحماية الشباب من الوقوع في دائرة تهديد السلام والأمن وتوجيه طاقاتهم ومهاراتهم نحو النمو الاقتصادي والحفاظ على السلام والأمن. ولا يمكن أن يشرك الشباب في بناء مجتمعاتهم واقتصادات بلدانهم إلا التنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، نسلط الضوء على أهمية استخدام المهارات التكنولوجية والرقمية للشباب لتعزيز التآزر بين الشباب والسلام والأمن والمرأة والسلام والأمن.

ولا يمكننا مناقشة دور النساء والشباب في صون السلم والأمن الدوليين من دون معالجة محنة النساء والشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تتم إبادتهم بأبشع الطرق وحرمانهم من أبسط حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحياة.

والحديث عن تحقيق السلام لا معنى له من دون الوقف الفوري لجميع أشكال القتل والاضطهاد والتهميش والظلم، ومن دون تمكين الشباب الفلسطيني من التمتع بحقوقه، داخل دولته المستقلة، وفي مقدمتها حقه في الحياة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر موزامبيق على عقد هذه الجلسة. كما أعرب عن امتناني لجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم اليوم. فكما حددوا، من الأهمية بمكان أن ننتقل من الالتزامات إلى الإجراءات الملموسة بشأن المرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن.

وسأحدد ثلاث أولويات عريضة.

أولا، فيما يتعلق بالمشاركة، نعلم أن المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة والهادفة والآمنة للمرأة – بوصفها قائدة ومفاوضة وبانية سلام – تعزز إلى حد كبير فرص السلام الدائم. ونحن نعمل على جعل ذلك حقيقة واقعة. ومن خلال صندوق بناء السلام، تدعم المملكة المتحدة مبادرات النساء والشباب، بما في ذلك في ليبريا والصومال وسيراليون وبوركينا فاسو. وقد أطلقنا مؤخرا برنامجا بأكثر من 000 900 دولار لدعم النساء صانعات السلام، بما في ذلك في جنوب السودان وأماكن أخرى. إننا نمول الوسيطات عبر الكومنولث، وهي مجموعة من 50 وسيطا للنزاعات يشاركون في منع نشوب النزاعات – على سبيل المثال، يعمل أعضاء الكومنولث من غرب إفريقيا مع النساء والمجتمعات المحلية في النيجر، ويقودون حلولا مبتكرة لمنع النزاع قبل أن يبدأ. ونريد أن نرى تلك الخبرة تستخدم على نطاق واسع، مع شبكات الوسيطات والمنظمات النسائية الشعبية التي تشارك بنشاط في جميع المسائل ذات الصلة المدرجة في جدول أعمال المجلس.

ثانيا، فيما يتعلق بالتمكين، يمكننا – بإعلاء أصوات أكثر المتضررين من النزاع – أن نعالج آثاره ونخفف من حدتها على نحو أفضل. وخلال رئاسة المملكة المتحدة العام الماضي، دعمنا أول ممثل للمجتمع المدني من الأطفال يخاطب مجلس الأمن شخصيا (انظر S/PV.9366). وعقد وزيرنا، الأسبوع الماضي، اجتماع مائدة مستديرة في لندن لفتيات من جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا والضفة الغربية للاستماع إلى أفكارهن بشأن

الاحتياجات الأكثر إلحاحا للأطفال في حالات النزاع. وتعطي مبادرتنا لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع الأولوية لأصوات الناجين وتضعهم في صميم عملية صنع القرار، بما في ذلك من خلال فريق استشاري للناجين.

ثالثا، فيما يتعلق بالحماية، تتحمل النساء والشباب وطأة النزاع بشكل غير متناسب. وبالنسبة للأطفال الذين ينشأون في الحرب، تبقى ندوب النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، في شبابهم وما بعده. ومنهاج عمل المملكة المتحدة لتعزيز حقوق ورفاه الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع مكرس للتصدي للتحديات الملحة التي تواجهها تلك الفئة الضعيفة. ويتضمن التزامات بالعمل من المملكة المتحدة وكندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن مؤتمر قمة المستقبل والخطة الجديدة للسلام يوفران فرصا للنهوض بجهودنا الجماعية لمنع نشوب النزاعات. فلنلتزم بالانتقال من الأقوال إلى الأفعال لتمكين النساء والشباب واتخاذ خطوات حاسمة من أجل مستقبل أكثر عدلا وإنصافا.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أعرب عن تقديري لموزامبيق على استضافة مناقشة اليوم، وكذلك لمقدمي إحاطاتنا على أفكارهم القيمة بشأن الموضوع الهام المتمثل في إشراك النساء والشباب في تعزيز السلام والأمن.

ونرحب بمناقشة اليوم التي تتيح لنا فرصة لجمع الأفكار حول معالجة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن بشكل كلي في جهود السلام والأمن. وتعلق كوريا – بوصفها من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن وبوصفها عضوا في مجموعة أبطال الشباب – أهمية كبيرة على تنفيذ الخطتين تنفيذا كاملا. وعلى الرغم من أن النساء والشباب بلا شك أصحاب مصلحة رئيسيون في حالات النزاع، فقد تم استبعادهم تقليديا من العمليات السياسية وعمليات السلام. وبمواءمة هاتين الخطتين، يمكننا أن نسمع أصواتهم وأن نكفل أن تكون عمليات السلام أكثر شمولا ودواما. ويسرنا أيضا أن نرى أوجه التكامل بين الخطتين تنعكس في التقرير الثالث للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207).

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي أن يكون دور المرأة والشباب محوريا في صنع القرار السياسي وعمليات السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد تأييدا تاما الجهود الجارية التي تبذلها بعثات الأمم المتحدة في مناطق النزاع لتيسير إجراء حوارات شاملة وتوفير برامج لبناء القدرات للنساء والشباب. كما نشجع بقوة جميع ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على أن تتضمن إشارات صريحة إلى دعم مشاركة وانخراط النساء والشباب على جميع مستويات صنع القرار في عمليات السلام. وبالإضافة إلى ذلك، ترحب كوريا، بوصفها مساهما قديما في صندوق بناء السلام، بالأولوية المعطاة لتعزيز مشاركة النساء والشباب من خلال دعم المشاريع المختارة من خلال مبادرات تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب. كما نرحب بإعادة تأكيد البيانين الرئاسيين اللذين اعتمدا مؤخرا بشأن السلام والأمن في أفريقيا (S/PRST/2024/2) ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/PRST/2024/3) أهمية مشاركة المرأة وإشراك الشباب في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها وعمليات بناء السلام.

ثانيا، إن التمكين الاقتصادي للنساء والشباب أمر حاسم لبناء السلام والاستقرار. فكثيرا ما نصادف قصصا عن نساء يدفعهن فيها الفقر والضعف الاقتصادي إلى حالات الاستغلال الجنسي فقط للبقاء على قيد الحياة، وقصصا عن العديد من الشباب المحرومين من التعليم وفرص العمل، الذين ينجذبون إلى إغراء العصابات أو الجماعات المسلحة. وتلك ليست مجرد قصص عن المصاعب، ولكنها أيضا تذكير مأساوي بالحالات التي تصبح فيها الحاجة الاقتصادية ورقة مساومة من أجل الكرامة لأولئك الذين يتحملون الآثار غير المتناسبة للنزاعات.

ونقوم حاليا بتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم حقوق المرأة، التي تكون ضعيفة بشكل خاص أثناء النزاعات، بما في ذلك

مشاريع في جزر القمر مع اليونيسيف وفي اليمن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما إن حفظة السلام الكوريين في جنوب السودان، ولا سيما وحدة هانبيت المنتشرة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، يقدمون دورات تدريبية مهنية مختلفة، نعتقد أنها يمكن أن تضع الأساس للشباب لتقديم إسهامات إيجابية لمجتمعاتهم. وتلتزم كوريا التزاما راسخا بتمكين النساء والشباب من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وكسر حلقة العنف وانعدام الأمن.

وأخيراً، فإن التقاطع بين خطة المرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن يزداد أهمية خاصة عندما ننظر إلى حالة الشابات، كما سمعنا للتو من السيدة سيمون ضيوف. وتواجه الشابات تهميشًا مزدوجًا بسبب أوجه عدم المساواة المرتبطة بالعمر ونوع الجنس على حد سواء، ولكن لديهن أيضًا إمكانات مزدوجة.

ويتيح لنا تمكين الشابات الاستفادة من موقعهن الفريد لمواجهة التحديات الجنسانية والتحديات المتداخلة بين الأجيال في جهود بناء السلام. ويمكن أن يساعد تطبيق منظور جنساني على مسألة الشباب والسلام والأمن في منع تكرار نفس هياكل السلطة الأبوية في الجيل الجديد. وبالمثل، ينبغي أن تعالج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن احتياجات وتجارب الشابات الخاصة بفئات عمرية محددة.

كما تضمن المؤتمر الدولي الخامس المعني بالعمل مع المرأة والسلام، الذي استضافته كوريا في العام الماضي، جلسة منفصلة للشباب من أجل التعرف على منظور الشباب، القوة الدافعة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المستقبل.

ويولي المجلس أهمية قصوى لمهمتنا المشتركة المتمثلة في تعزيز السلام والأمن العالميين. وينبغي ألا يقتصر دوره على مجرد تكرار سرد الضرورات الأخلاقية مرارا وتكرارا. وينبغي لمجلس الأمن أن يفي على نحو كامل بولايته ومسؤوليته الأخلاقية عن مناصرة إشراك النساء والشباب في جهود بناء السلام. فلنغتنم هذه الفرصة لنلتزم بجعل أصوات النساء والشباب جزءا لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى صون السلام والأمن.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بكم، سيدتي الرئيسة، في رئاسة المجلس اليوم. وأود أيضا أن أشكر موزامبيق على تنظيم هذه الجلسة، وكذلك جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتبصرة.

تؤثر النزاعات، بغض النظر عن مكانها، على جميع المدنيين، والشباب ليسوا استثناءً. بل على العكس تماما، هم إحدى أشد الفئات ضعفا. ويعطل النزاع الاستقرار وأنظمة الدعم التي يحتاجها الشباب ليصبحوا بالغين مسؤولين. وعلى وجه الخصوص، تحرمهم النزاعات من الروابط الأسرية والتعليم وتحد من إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية وفرص العمل بأجر والخدمات الاجتماعية. وتترك هذه التحديات أثرًا دائمًا على تطورهم وآفاق المستقبل لديهم وتؤثر تأثيرا عميقا على مسار حياتهم.

وغالباً ما تتأثر تجارب الشباب في النزاعات بنوع جنسهم. وتميل التفاوتات العمرية والجنسانية إلى التفاقم في هذه الحالات، مما يجعلها حافلة بالتحديات وشديدة الخطورة بالنسبة للشابات. ولئن اعتُبرت الشابات في غالب الأحيان ناجيات من أشكال مختلفة من العنف في المقام الأول، ، فإنهن أكثر من ذلك بكثير. فهن يؤدين أدواراً مختلفة في حالات النزاع وما بعد النزاع، حتى وإن كان دورهن الرسمي في العديد من المجتمعات لا يزال محدودًا ومهمشًا.

ويجب أن يؤخذ ذلك الفهم في الاعتبار في حل النزاعات وبناء السلام، وأود أن أؤكد على نقطتين في هذا الصدد.

أولاً، من الأهمية بمكان ضمان المشاركة الفعالة والهادفة للشباب، بكل تنوعهم، في جميع العمليات وعلى جميع المستويات. ويجب ألا ننسى أبدًا أن الشباب هم الذين سيعيشون في العالم الذي ستشكله القرارات التي نتخذها اليوم. ولذلك، فإننا نتحمل مسؤولية كبيرة تجاه الشباب. فمشاركتهم النشطة والهادفة ضرورية لتعزيز منع نشوب النزاعات وبناء قدرة المجتمعات بأكملها على الصمود في الأجل الطويل.

ويمكن للشابات، على وجه الخصوص، أن يضطلعن بدور هام عندما يشاركن بنشاط في منع نشوب النزاعات وحلها. وندعو إلى

إتاحة المزيد من الفرص لهن. ويمكن تعزيز ذلك من خلال دعم مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة، بسبل من بينها زيادة فرص الحصول على التمويل. وينبغي تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلاً عن إشراكها في حل النزاعات وبناء السلام والتنمية المستدامة.

ثانياً، لا يزال الشباب يمرون بتغيرات جسدية ونفسية اجتماعية سريعة، تزداد تعقيداً بسبب الواقع القاسي للسياقات الهشة المتأثرة بالنزاعات. ويزداد الأمر صعوبة على الشابات لأنهن أكثر عرضة لخطر العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والزواج القسري. وندعو إلى استجابة تركز على الناجيات من هذا العنف، بما في ذلك بضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، التي يجب أن تشمل الحصول على وسائل منع الحمل الطارئة والرعاية المتعلقة بالإجهاض في الوقت المناسب والدعم النفسي والاجتماعي.

ثالثاً، لا يؤثر النزاع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب فحسب، بل يحرم أيضا أجيالاً بأكملها من الحصول على التعليم والتدريب المهني والتطوير المهني. وتقوم المجتمعات في كثير من الأحيان بإيذاء الشابات مرة أخرى بعد انتهاء النزاع من خلال استبعادهن من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى هذا النحو، فمن المرجح ألا يواصلن السعي وراء فرص التعليم بعد انتهاء النزاع بسبب التمييز الناجم عن الممارسات الضارة والأعراف الأبوية. وهذه ليست خسارة شخصية فحسب، بل خسارة مجتمعية، مع ما ينتج عنها من انخفاض في النمو الاقتصادي والصحة ورأس المال الاجتماعي.

ومن الضروري إعطاء الأولوية للفرص التعليمية والمهنية من منظور جنساني، لأنها تمكن الشباب من إعادة بناء حياتهم واستعادة أدوارهم في مجتمعات ما بعد النزاع. لقد حان الوقت لكي نمنحهم الفرص للمشاركة بنشاط في مجالات اهتمامهم المهنية والسعي وراء الحياة التي يريدونها لأنفسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم.

يقوم والشباب بعمل رائع في التعبئة من أجل قضايا مختلفة في جميع أنحاء العالم. وكثيرا ما تكون الشابات في طليعة الجهود المجتمعية الرامية إلى منع نشوب النزاعات العنيفة وبناء السلام والتوعية بالتحديات العالمية والقضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهن.

ففي اليمن على سبيل المثال، تواجه الشابات قيوداً قمعية على الحركة ويتعرضن بشكل متزايد للعنف الجنسي والجنساني والزواج المبكر والنزوح. ومع ذلك، فقد أظهرت الشابات اليمنيات شجاعة ومرونة ملحوظة في بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية. وقد شاركن بالوساطة في مبادرات محلية تهدف لاستعادة إمكانية الوصول إلى المياه، وبتأمين تبادل الأسرى وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لجهود الإغاثة الدولية. وقد آن الأوان لترجمة مساهماتهن على الصعيد المحلي إلى مقاعد على طاولة المفاوضات.

وستظل سلوفينيا ملتزمة بتنفيذ القرارين 1325 (2000) و 2250 (2015) وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بسبل من بينها البرامج وخطط العمل الوطنية ذات الصلة. ولا يمكن أن يكون السلام مستداما إلا إذا كان شاملا للجميع. وينبغي أن يكون ضمان المشاركة الفعالة للشباب، بكل تنوعهم، أولوية في جميع جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة سامسون.

السيدة سامسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، فضلا عن أندورا وسان مارينو.

ولكي تكون هناك فرصة جيدة لتحقيق سلام مستدام، يجب أن تشمل طاولات المفاوضات جميع المتأثرين بنتائج المداولات. ولهذا السبب فإن الاتحاد الأوروبي ملتزم منذ فترة طويلة بالتنفيذ الكامل لخطة الشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إننا نعلم أن المشاركة الفعالة للنساء والشباب في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وعمليات السلام وعمليات ما بعد النزاع عنصر حاسم لنجاحها.

إن المشاركة مسألة شاملة لعدة جوانب تؤثر على الركائز الثلاث الأخرى لمسألة المرأة والسلام والأمن وهي: الحماية، والوقاية، والإغاثة والتعافي. ولا يمكن تحقيق أي من أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في جميع مسائل السلام والأمن. وبطبيعة الحال، ستختلف التدابير الدقيقة التي يجب اتخاذها في كل سياق من السياقات المتأثرة بالنزاع، ولكن يجب أن تسترشد التدابير دائماً بالعمل الذي تقوم به النساء بالفعل في مجتمعاتهن المحلية.

ونولي نفس القدر من الأهمية للشباب باعتبارهم عوامل رئيسية للتغيير الإيجابي. وفي هذا الصدد، نرحب بنشر التقرير الثالث للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) ونود التعليق على بعض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.

أولاً، مما يبعث على التفاؤل أن الالتزام السياسي بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن قد تزايد خلال العامين الماضيين. وعلينا الآن أن نحافظ على هذا الزخم باتخاذ إجراءات ملموسة. ويقف الاتحاد الأوروبي في طليعة الجهود المبذولة في هذا الصدد، لا سيما عن طريق خطة عملنا المتعلقة بالشباب التي تسهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 (2015) بتعزيز مشاركة الشباب وتوليهم للقيادة، بما في ذلك في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم. وكانت إحدى دولنا الأعضاء، فنلندا، أول بلد على الصعيد العالمي يعتمد خطة عمل وطنية متعلقة بالشباب والسلام والأمن. ويتعين علينا أيضا ضمان إدماج مشاركة الشباب بصورة أكثر منهجية في منظومة الأمم المتحدة. وإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب خطوة مهمة في هذا الصدد ونتطلع إلى أن يُزوَّد المكتب بملاك وظيفي كامل وأن يعمل بكامل طاقته في أقرب وقت ممكن. ونقدم دعما ماليا قدره مليون يورو لدعم المكتب في ولايته المهمة. ونأمل أن نرى إشارة قوية إلى الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في "الميثاق من أجل المستقبل" لضمان أن يظل موضوع الشباب والسلام والأمن بندا ثابتا في جدول أعمال هذا المجلس ونكرر دعوتنا إلى جعل التقرير الذي يقدمه الأمين العام كل سنتين موضوعا لمناقشة مفتوحة دورية.

ثانياً، يشدد التقرير على أن الإعلانات السياسية لم تُترجم بعد إلى زيادة في تمويل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. فالاستثمار في دور الشباب وصوتهم وقدرتهم على التصرف ليس مهما لكفالة استيعاب الجميع فحسب، بل إنه يعود بفائدة كبيرة على المجتمع، بما في ذلك الشباب والحكومة والقطاع الخاص.

ثالثاً، نشدد على ضرورة اعتماد منظور متعدد الجوانب بشأن السلام والأمن. وتكتسي الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أهمية بالغة في حد ذاتهما، ولكن لا تعمل أي منهما في فراغ. وتعني عمليات اتخاذ القرار وبناء السلام الشاملة للجميع جلوس الشابات، اللائي غالبا ما يجري استبعادهن وتهميشهن، إلى طاولة المناقشات والاستماع إليهن وضمان حمايتهن من الأعمال الانتقامية. ويمكن أن تجلب تجاربهن ورؤاهن وجهات نظر فريدة بشأن منع نشوب النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وتعزيز المساواة بين الجنسين وبناء مجتمعات أكثر شمولا وأقدر على الصمود.

أخيراً، أود أن أشدد على أن مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرار ينبغي ألا تصبح أبدا مجرد إجراء شكلي. وفي سياق تزايد عدد النزاعات في جميع أنحاء العالم وتقلص الحيز المدني المتاح للشباب سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، من الأهمية بمكان حماية الإنجازات التي تحققت حتى الآن وزيادة تسريع جهودنا. ونتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين في هذا الشأن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسا دانيزي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تتألف من أنغولا، البرتغال، تيمور – ليشتي، سان تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، وكابو فيردي، وموزامبيق، والبرازيل.

وباسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، يشرفني أن أعرب عن خالص امتناننا لموزامبيق على تنظيم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع المهم. كما أشكر مقدمي الإحاطات على تشاطر خبراتهم وأفكارهم القيمة.

إن صون السلام والأمن الدوليين يمثل إحدى الركائز الأساسية للأمم المتحدة ولا تزال جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ثابتة في التزامها بتعزيز هذا الهدف الأساسي.

وتتمثل إحدى القيم الأساسية للجماعة في مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وللمرأة دور حاسم في منع نشوب النزاعات وتسويتها، فضلا عن التعزيز المؤسسي والسياسي بعد انتهاء النزاع. وتقدم المرأة منظورا فريدا بشأن متوالية السلام بأكملها: من استراتيجيات الوقاية والوساطة إلى عمليات ما بعد انتهاء النزاع والعمليات الانتقالية. وتتضرر النساء والفتيات بشكل غير متناسب من الحروب، خاصة من العنف الجنسي في النزاع المسلح. وحتى في هذه الحالة، فإنهن يلتزمن التزاما راسخا بإيجاد سبيل للسلام. وسواء كانت المرأة تضطلع بدور القيادة في مجتمعها أو الوساطة أو كانت مسؤولة في قطاع الأمن أو عضوا في البرلمان أو السلطة القضائية أو تضطلع بدور من الأدوار العديدة الأخرى، يجب الاستفادة من جهودها للتغلب على العنف من أجل تحقيق سلام طويل الأمد.

وإدراكاً منها لهذه الحقيقة، أعطت الدول الأعضاء في الجماعة الأولوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار خطط عملها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومن خلال خطة العمل لعنصر الدفاع في الجماعة لتنفيذ القرار 1325 (2000) التي اعتُمدت خلال الاجتماع العشرين لوزراء دفاع الجماعة المعقود في 1 حزيران/يونيه 2021.

وتعترف الجماعة كذلك بالدور المحوري الذي يؤديه الشباب في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. ويتجلى ذلك في الموضوع ذي الأولوية الذي اختارته الرئاسة الحالية للجماعة للفترة من عام 2023 إلى عام 2025: "الشباب والاستدامة". وتعترف الاستراتيجيات الناجحة بالتحديات المحددة التي يواجهها الشباب في حالات النزاع، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والإدماج الاجتماعي والفرص الاقتصادية.

ومن الضروري أيضا إدراك المخاطر التي تشكلها سيناريوهات النزاع بالنسبة لأضعف الأفراد من الشباب ومواجهتها. فهم غالبا ما يقعون فريسة لديناميات المواجهة. ويُجنَّدون للقتال وأعمال العنف وقد يرون عن غير قصد أن العنف أمر طبيعي كجزء من الكيفية التي يواجهون بها حياتهم والعمليات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتهم المحلية وفي بلدانهم بأكملها.

ونشيد بموزامبيق لإبرازها أهمية إشراك الشباب في هذه المناقشة. فهم عنصر حاسم لتجنب تكرار هياكل السلطة الأبوية التي تحد من المساواة بين الجنسين وتعرقل إيجاد حلول دائمة للمسائل الأمنية. ويكتسي ذلك أهمية بالغة أيضا للحيلولة دون تحول الشباب إلى أدوات في أيدي القادة الذين يختارون العنف لمعالجة النزاعات والمشاكل بدلا من الوسائل الديمقراطية والسلمية.

إن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على استعداد للتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، لتعزيز الآليات القائمة ووضع مبادرات جديدة بهدف تعزيز مشاركة النساء والشباب في تحقيق السلام والأمن الدوليين من أجل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات على حد سواء. ونشكر أعضاء اللجنة على المشورة القيمة التي قدموها إلى المجلس بمناسبة مناقشة اليوم.

ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالسلام والعدالة والمساواة. فلنسع معا لبناء عالم أكثر أمنا وسلاما للأجيال الحالية والمقبلة على السواء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لورسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

ونشكر رئاسة موزامبيق على عقد هذه الجلسة كما نشكر مقدمي الإحاطات على عرض أفكارهم القيمة ونشيد بموزامبيق على إعطاء الأولوية لدور المرأة والشباب في صون السلام والأمن وعلى إدراج المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يؤدي الشباب دورا مهما في التصدي للتحديات وتعزيز السلام في مجتمعاتهم. وفي الوقت نفسه، يتضرر الشباب، لا سيما الشابات، من النزاع العنيف بشكل غير متناسب. واستيعاب الجميع أمر أساسي في الحفاظ على السلام. ومن الأهمية بمكان ضمان مشاركة الشباب، باختلاف مشاربهم، مشاركة كاملة وفعالة ومجدية وآمنة على جميع مستويات عمليات اتخاذ القرار وبناء السلام. غير أنه في كثير من الأحيان، تُغفل تجارب الشباب وخبراتهم وأولوياتهم واحتياجاتهم.

ثانيا، بينما أُحرز تقدم بشأن كل من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود. ومن الأهمية بمكان عدم التعامل مع النساء والشباب باعتبار أن لديهم نفس الاحتياجات والقدرة على التصرف. فالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن مختلفتان ولكنهما متكاملتان. وللتعجيل بتنفيذ الخطتين، توصي بلدان الشمال الأوروبي بالنقاط التالية: أولاً، توفير تمويل مرن وميسَّر لشبكات بناء السلام المحلية، بوسائل منها المبادرات التي يقودها الشباب والتي تقودها النساء وبالاستفادة من آليات مثل صندوق بناء السلام وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ونوصي أيضا بتعزيز مشاركة الشابات في جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام وحفظ السلام، مع التصدي في الوقت نفسه للتهديدات الخاصة التي تتعرض لها سلامتهن في أوقات النزاع. كما نوصي بإشراك الشباب في المناقشات حول المرأة والسلام والأمن والتصدي للقوالب النمطية والهياكل الجنسانية القائمة. ونوصي بدعم تطوير الأطر الوطنية والإقليمية وتنفيذها، بما في ذلك خطط العمل الوطنية بشأن الشباب والسلام والأمن والخطط المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأخيرا، نوصي أيضا بإدراج الخطتين في الفصل المتعلق بالسلام والأمن من الميثاق المقبل من أجل المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، نشيد بجهود الاتحاد الأفريقي الكبيرة في تنفيذ الخطتين في القارة.

ثالثا وأخيرا، نرحب بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) ونؤيد دعوته إلى العمل. ويوصي الأمين العام بإدماج الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في ولايات عمليات السلام وتوفير حماية أفضل للشباب الذين يعملون مع الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نشجع مجلس الأمن بقوة على النظر في عقد مناقشة مفتوحة بانتظام بشأن تقرير الأمين العام عن الشباب والسلام والأمن وزيادة الفرص المتاحة للشباب للمشاركة في مداولات المجلس.

فلنؤكد من جديد التزامنا بدعم دور المرأة والشباب وتعزيزه. فلا يمكننا توقع أن يدوم السلام إلا عندما يتمكن المجتمع بأسره من المشاركة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر موزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس: بلجيكا ومملكة هولندا وبلدي لكسمبرغ. ونؤيد البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونشكر المتكلمين على عروضهم وآرائهم القيمة وعملهم الممتاز.

ونرحب بتركيز مناقشة اليوم على الصلة بين الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من التقدم المُحرز منذ اتخاذ القرارالتاريخي 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، فإن ضرورة إدماج النساء والشباب في عمليات صنع القرار وعمليات السلام تتطلب جهودا متسقة ومكثفة.

(تكلم بالإنكليزية)

تظل البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس ملتزمة بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. واعتمدت بلداننا خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتشمل الأدواتُ الدولية ذات الصلة خطة عمل نابولي التي تأخذ في الاعتبار البعد الجنساني للجرائم الفظيعة وتسلط الضوء على الدور

المركزي للمرأة في منع الإبادة الجماعية والجرائم الفظيعة ذات الصلة وفي استعادة التماسك الاجتماعي والمجتمعات بعد ارتكاب الجرائم.

وبعد صدور التقرير الثالث للأمين العام مؤخرا عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207)، يجب أن نكفل استمرار الزخم في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بالفئة المتميزة من الشابات في مجالي السلام والأمن. ويجب أن ندمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتلك المتعلقة بالشباب والسلام والأمن حيثما أمكن بدلا من مناقشتهما بشكل منعزل وأن نستفيد من أوجه التآزر بينهما. ويمكننا بالتكاتف تعزيز الجهود وتحسين المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والهادفتين لجميع الشابات في جهود بناء السلام وتسوية النزاعات. وفي الفترة التي تسبق مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية لعام 2025، يقع على عاتقنا تزويد الشابات بالأدوات المناسبة والسماح لهن بتحقيق أقصى إمكاناتهن، ولا سيما من خلال تعزيز السياسات الاجتماعية ذات الصلة والفعالة المعنية بمنع نشوب النزاعات وحالات ما بعد النزاع. وهو ما ينطوي عمليا على ضمان استفادتهن من تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي الوظائف اللائقة والرعاية الصحية الشاملة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن وضع حد أدنى للحماية الاجتماعية، وخاصة للأمهات العازبات.

ومن المهم التأكيد على أن النساء والشباب ليسوا مجموعات متجانسة. والواقع أن نوع جنس والعمر يتقاطعان مع العديد من الأشكال الأخرى للهوية والخلفية. وتتأثر الشابات والفتيات على نحو غير متناسب بالتحديات الأمنية التي يفرضها تغير المناخ والنزاع المسلح والتهديدات الرقمية وتقلص الحيز المدني. ولهذا السبب، من المهم استكشاف كيفية تأثير ديناميات نوع الجنس والعمر في السلام والأمن، وخاصة عند الشابات. وقد تؤدي زيادة المشاركة الهادفة للشباب والشابات في عمليات وضع السياسات والبرامج وصنع القرار دورا محفزا في الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والتعافي منها.

وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية معالجة الاحتياجات والمنظورات المتميزة للنساء والشباب، بمن فيهم الشابات، معالجة متسقة في أعمالهم. ونكرر تأكيد توصية الأمين العام للمجلس وأعضائه بإدماج عناصر الشباب والسلام والأمن وتعزيزها في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة عند إنشائها وتجديدها. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة النساء المدعوات للتكلم أمام المجلس من 19 في المائة ما بين عامي 2013 و 2017 إلى 46 في المائة في عام 2022، انخفض بالفعل عدد مقدمي الإحاطات من الشباب في المجلس. وبما أن الشباب يمثلون أكبر شريحة ديموغرافية في العالم، يجب ضمان مقعدهم على الطاولة، بما في ذلك في المجلس، من خلال ضمان إتاحة الفرص لبناة السلام الشباب لتقديم إحاطاتهم أمام المجلس.

ونعتقد أن الحوارات بين الأجيال وسيلة أساسية لبناء الثقة بين الشباب والحكومات وينبغي أن تكون الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها في هذا الصدد. ويشكل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل فرصة بالغة الأهمية للعمل مع الشباب، بمن فيهم الشابات على اختلاف مشاربهن، بوصفهم شركاء متساوين وللسماح لهم بإسماع صوتهم في عملية الميثاق من أجل المستقبل ومتابعتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة كالكو (فنلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأردن وبلدي فنلندا، وهما الرئيسان المشاركان لمجموعة أبطال الشباب والسلام والأمن.

ونود أن نشكر موزامبيق على إتاحة الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، مع اقترابنا من الذكرى السنوية العاشرة للقرار 2250 (2015) التي سنحتفل بها العام المقبل. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم.

يؤكد التقرير الثالث للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) أن عددا متزايدا من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية يبحث عن السبل الكفيلة بتمكين الشباب من المشاركة الكاملة

والفعالة والهادفة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وعمليات السلام. وفي الوقت نفسه، يسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى بذل جهود متسقة ومنسقة لكي ترتكز الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على ممارسات السلام والأمن ويتم التصدي للممارسات التمييزية التي لا يزال العديد من الشباب يواجهونها. ويود الأردن وفنلندا التأكيد على ضرورة إيجاد طرق بناءة لتمكين الشباب من المشاركة من أجل بناء مجتمعات أكثر مرونة واستقرارا وازدهارا. وهناك حاجة إلى مشاركة الشباب لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمانا.

ونود أن نسلط الضوء اليوم على ثلاثة مجالات مهمة.

أولا، نشجع مجلس الأمن بقوة على مضاعفة جهوده للاستماع إلى أصوات الشباب والاستفادة القصوى من معرفتهم من أجل الحفاظ على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في صميم السلام والأمن الدوليين. ونحث المجلس على إيلاء الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن الاهتمام السياسي الكبير الذي تستحقه واتباع ممارسة عقد مناقشات مفتوحة سنوية بشأن القرار 2250 (2015) على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. فيمكن زيادة تعزيز دور لجنة بناء السلام في دعم دور الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب. ونحث كذلك على تعزيز التنسيق بين مسائل الشباب والسلام والأمن على نطاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب بوصفه المكتب المكرس لشؤون الشباب.

ثانيا، يظل تعاون الشباب ومشاركتهم الهادفين أمرا محوريا في تحقيق أهداف الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على جميع المستويات. ويساعد الحوار الآمن والقائم على الاحترام المتبادل، بما في ذلك الحوار بين الأجيال، في بناء الثقة بين الشباب وصناع القرار. وتقع مسؤولية إيجاد ممارسات لمشاركة هادفة للشباب على عاتق الدول الأعضاء. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك العمل خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في فنلندا والاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن للسنوات من 2019 إلى 2025 والاستراتيجية الإقليمية للشباب العربي والسلام والأمن، التي أطلقت تحت رعاية المملكة الأردنية الهاشمية. ا سيدعو الأردن وفنلندا – بوصفهما الرئيسين المشاركين لمجموعة مناصري الشباب والسلام والأمن – الدول الأعضاء إلى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في نيويورك. وقد رأينا خلال السنوات الماضية أن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن يتردد صداها بقوة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. فهناك عدة خطط عمل واستراتيجيات وطنية وإقليمية في طريقها إلى التنفيذ. ويجب أن يعكس الميثاق القادم من أجل المستقبل ذلك الزخم.

ثالثا، ينطوي الاستثمار في الشباب على إمكانات مالية هائلة. فقد أظهرت دراسة أجريت في كينيا أن مقابل كل دولار ينفق على الشباب، كان العائد الاجتماعي الإجمالي من 5 إلى 10 دولارات. وهناك حاجة إلى المزيد من التفكير الإبداعي حول كيفية تمويل الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. ويمكن للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أن توفر أساسا ماليا مستداما للجهات الفاعلة المحلية، كما يمكن مواصلة استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ودور صناع القرار ليس فقط العمل من أجل الشباب بل العمل معهم. إنهم لا يحتاجون إلى أصواتنا للتحدث نيابة عنهم. إنهم بحاجة إلى ارتقاء المنابر للتحدث عن أنفسهم. وتزداد أهمية ذلك مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر القمة من أجل المستقبل وإعداد الميثاق من أجل المستقبل والإعلان بشأن الأجيال المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيدة كونتوليونتوس (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، السيدة لويز موشيكيوابو، أشكر الرئاسة الموزامبيقية لمجلس الأمن على دعوة المنظمة الدولية للفرانكوفونية إلى هذه المناقشة على المستوى الوزاري بشأن موضوع ”صون السلم والأمن الدوليين: دور المرأة والشباب“. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

ترحب المنظمة الدولية للفرانكفونية بالقيم التي تكمن في صميم الرئاسة الموزامبيقية لمجلس الأمن وبالأولوية المعطاة، من خلال هذا

الحدث المميز، لتنفيذ خطتي العمل المتعلقتين بالمرأة والسلام والأمن وبالشباب والسلام والأمن الحاسمتين لبناء السلام – وفي ذلك السياق، الاهتمام الخاص الذي يجب إيلاؤه للشابات. ويسعدني أن أتمكن من المساهمة في رؤية المنظمة الدولية للفرانكفونية والحلول التي اقترحتها في هذه المناقشة، من أجل تعزيز عمل المجتمع الدولي. إننا ندرك تماما المسؤولية التي نتحملها والدور المثالي الذي يجب أن نضطلع به.

وقد دعت المنظمة الدولية للفرانكفونية، في إسهامها في المشاورات التي سبقت نشر الأمين العام الخطة الجديدة للسلام، أصحاب المصلحة إلى القيام، من ناحية، بتعزيز المشاركة الكاملة للنساء والشباب في منع الأزمات والنزاعات وإدارتها، وكفالة مشاركة النساء والشباب مشاركة حقيقية، على قدم المساواة، في جميع جوانب آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، على جميع المستويات، والتي تتمتع بالحماية في ذلك السياق – الذي ينطوي على بناء قدرات النساء والشباب قبل النزاعات وأثناءها وبعدها. ومن ناحية أخرى، دعا أصحاب المصلحة إلى ضمان مشاركة المرأة والشباب مشاركة كاملة في عمليات وآليات حفظ السلام. كما شددت المنظمة، وهي بوتقة للتنوع الثقافي، على ضرورة الإدماج الكامل لتعدد اللغات والتنوع الثقافي في جميع مراحل العمل الدولي لتعزيز السلام. وذلك منصوص عليه في إعلان باماكو، وهو النص المرجعي للمنظمة الدولية للفرانكفونية بشأن ممارسة الديمقراطية والحقوق والحريات.

ويجب أن ينصب التركيز في تنفيذ الخطتين على الجهات الفاعلة المحلية. وذلك هو سبب التعاون على الصعيد المحلي في العالم الناطق بالفرنسية. وقد دعمت المنظمة، على مر السنين، إلى إنشاء شبكات متنوعة من الخبرات تمكنها من العمل بمرونة. وتركز تلك الشبكات المؤسسية والمهنية على السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتكملها شبكة الشباب الدولية التابعة للمنظمة الدولية للفرانكفونية والشبكة الفرانكوفونية للمساواة بين الجنسين. إن المعرفة والخبرة المتقاطعة لتلك الآليات هي ما يضفي ثراء على أساليب مشاركة المنظمة.

واستنادا إلى تلك التجربة، وضعت المنظمة الدولية للفرانكفونية نهجا أصليا لدعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأود أن أركز بإيجاز على ذلك. في تشرين الأول/أكتوبر 2023، أطلقت المنظمة الدولية للفرانكفونية وجامعة سنغور بالإسكندرية، التي ترعاها المنظمة الدولية للفرانكفونية، دورة تدريبية عبر الإنترنت مخصصة لتفعيل خطط العمل الوطنية بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في أفريقيا. وتستهدف تلك الدورة التدريبية الفريدة أصحاب المصلحة الرئيسيين وجهات التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية في البلدان الناطقة بالفرنسية. وهي مصممة لتجهيز أصحاب المصلحة الوطنيين المشاركين في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والقرارات اللاحقة، والجمع بين مجتمع من الممارسين الناطقين بالفرنسية المتخصصين في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستتكرر الدورة التدريبية في النصف الثاني من عام 2024 وستقدم إلى أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

وبالنظر إلى الاستجابة الإيجابية جدا لذلك المشروع، سيتكرر ذلك النهج لتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وستبدأ قريبا دورة تدريبية باللغة الفرنسية لاستكمال البرنامج الحالي لبناء المهارات في مجال اللغة الفرنسية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن منظمة الشباب الدولية للمنطقة الأيبرية – الأمريكية.

السيد دل فالي بلانكو (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية أن أعرب عن تهانينا لجمهورية موزامبيق على قيادتها بصفتها رئيسة لمجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو، وأن أعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة الهامة. وأتقدم بتحياتي الحارة إلى وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، معالي السيدة فيرونيكا ناتانييل ماكامو دلوفو، التي ترأس هذه الجلسة المهمة على المستوى الوزاري اليوم. كما أود أن أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بحوث؛ والأمين العام المساعد لشؤون الشباب، السيد خوليو فيليبي بولييه أوليفيرا؛ وسفيرة الاتحاد الأفريقي للشباب من أجل السلام، السيدة سيمون مبودي ضيوف، على إحاطاتهم.

إن السلام أمر أساسي لأي مجتمع – فبدونه لا حياة ولا مستقبل. ولذلك، من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الحيوي الذي يؤديه الشباب، ولا سيما النساء والفتيات، في الحفاظ عليه وتعزيزه. وقد عرضت منظمة الشباب الدولية للمنطقة الأيبرية – الأمريكية، في برنامجها الجديد للشباب، سلسلة من الأهداف والاستراتيجيات لإنشاء منبر للتعاون والتركيز على مسائل الشباب على الصعيد العالمي. وأحد ركائز هذا المنبر الرئيسية السلام والأمن، وبشكل أكثر تحديدا، على بنائهما وتوطيدهما في جميع المجالات.

ويتطلب صون السلام نهجا شاملا يتضمن إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، لا على نحو مستدام فحسب، بل كذلك بطريقة شاملة وتطلعية. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا من خلال المشاركة المجدية للشباب المستبعدين منذ فترة طويلة من عمليات بناء السلام. ولذلك، يتحتم علينا، لا سيما في سياق عمل مجلس الأمن، ضمان ألا يُنظر إليهم على أنهم مجرد متلقين سلبيين للقرارات أو مستفيدين من السياسات، بل بوصفهم شركاء في عمليات السلام تلك. ويرمي القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار 2250 (2015)، بشأن الشباب والسلام والأمن، إلى إشراك النساء والشباب، على الترتيب، بنشاط في منع نشوب النزاعات وحلها. وعلى الرغم من أن الخطتين متكاملتان، يجب أن نعترف بأن هناك بعض التعقيدات على مستوى التنفيذ. ولإحراز تقدم ذي مغزى، يجب أن نتبع نهجا شاملا ومتعدد الجوانب يراعي السياقات المختلفة التي نعيش فيها. ومن المهم أن ندرك أن مفهوم السلام يمكن أن يختلف تبعا للظروف، مما يبرز الحاجة إلى معالجة كل حالة على حدة لتحقيق السلام الدائم.

ويجب أن نسلط الضوء أيضا على أن الشابات يواجهن تحديات فريدة وعادة ما يكن في وضع أضعف بسبب نوع جنسهن وسنهن. وهن يتأثرن بأشكال مختلفة من التمييز والعنف، بما في ذلك عدم الحصول على التعليم والعمل وانعدام المشاركة السياسية. وهذا ما يفسر سبب تواري دورهن في النظريات المتعلقة بالشباب والعنف لأنه يُنظر إليهن باعتبارهن أقل تهديدا. ونتيجة لذلك، فإن الإشارة إلى الشابات في سياق الحوارات السياسية محدودة حيث تركز المحادثات بشكل أساسي على حمايتهن أو معالجة التمييز ضدهن وتهمل الدور الإيجابي والتحويلي الذي يمكن أن يقمن به في بناء سلام مستدام. ولذلك، من الضروري وضع وتشجيع اتخاذ تدابير محددة يمكن للدول الأعضاء تنفيذها لتعزيز الإدماج الهادف لكل من الشباب والنساء. ويجب أن تتماشى هذه التدابير مع الحقائق والسياقات الأمنية المحددة لكل بلد والمنطقة ككل. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، حيث توجد تحديات متنوعة، من النزاعات المسلحة إلى حالات الأمن الداخلي المعقدة، يلزم اتباع نُهج متباينة تماما. ومن الضروري إجراء تحليل مفصل لوضع استراتيجيات فعالة تسمح بتنفيذ القرارين 2250 (2015) و 1325 (2000) بطريقة مصممة خصيصا.

وتوجد حاليا فجوة حقيقية في طريقة وضع الخطط الوطنية لتنفيذ كلتا الخطتين، حيث تتقدم خطط العمل الخاصة بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن بصورة أبطأ. ولا بد من معالجة ذلك الأمر على وجه الاستعجال. ويجب أن نوائم بين البرامج المتعلقة بالشباب في جميع المناطق وأن نضع استراتيجيات تعزز بيئات يسودها السلام وتكفل الإنصاف. وبتعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الخطة، سنكفل إدماج السياسات المتعلقة بالشباب على نحو دائم في هياكل الحوكمة، مما يعزز السلام والأمن. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى المبادئ التي نوقشت خلال المفاوضات بشأن "الميثاق من أجل المستقبل" الذي يعترف بأهمية إقامة حوار قوي بين الأجيال، يضع الأجيال المقبلة في الاعتبار. إننا في عصر جديد حيث لا يدرك الشباب دورهم في إحداث التغيير الإيجابي فحسب، بل يضطلعون به بنشاط. وفي سياق السلام والأمن، من الضروري اعتماد رؤية محورها الشباب لأن قرارات اليوم سيكون لها حتما تأثير مباشر على العالم الذي سترثه الأجيال القادمة. وينبغي ألا يُنظر إلى الشباب على أنهم يشكلون تهديدا، بل على العكس تماما باعتبارهم فرصة.

وينبغي دعوة الدول الأعضاء إلى التواصل مع الشباب على الصعيدين الوطني والمحلي وتشجيع إيجاد مساحات آمنة للحوار.

ولن يعزز ذلك الالتزام الثقة بين الشباب ومن يشغلون مناصب قيادية فحسب، بل سييسر أيضا الحوار الفعال بين الأجيال. وتشجيع توفير تلك المساحات الآمنة للحوار أمر جوهري في البناء الفعال والملموس للسلام والأمن. وبإشراك الأجيال الشابة في عملية صنع القرار، يقل خطر نشوب النزاعات إلى حد كبير ويتعزز التماسك الاجتماعي. ويسلط التقرير الثالث للأمين العام عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207) الضوء على إقصاء الشباب عن الحوكمة، مع التركيز على العوامل التي تحد من مشاركتهم في تنفيذ السياسات والقيود على تبوؤهم مناصب معينة على أساس سنهم. وهذا التهميش يبعث برسالة سلبية ويستهين بقدرة الشباب على الإسهام في السلام والأمن.

ومن أجل بناء مجتمع أكثر إنصافا واستدامة، يجب أن نشجع زيادة مشاركة القيادات الشابة في العمل السياسي، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وبتوفير فرص لتولي مناصب قيادية للشباب، لا يتم الاعتراف بدورهم الأساسي في الحوار والوساطة وتعزيز التعايش السلمي فحسب، بل إن ذلك يعزز أيضا قدرا أكبر من الانفتاح بين الأجيال في عمليات صنع القرار. ويجب أن نعمل في سبيل إعداد التزامات بشأن جمع البيانات والمعلومات فيما يتعلق بموضوع الشباب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز مراصد الشباب التي توفر معلومات عن الظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للشباب، ولا سيما من منظورهم. وستمكن تلك المبادرة الحكومات الوطنية والمحلية من فهم الشباب بصورة أفضل ووضع سياسات فعالة تعزز الحوكمة التعاونية والفعالة.

يتطلب تحقيق السلام المستدام التزاما مستمرا وإجراءات حاسمة من جانب جميع أصحاب المصلحة. ومن خلال الاستثمار فينا، نحن الشباب، وتزويدنا بالأدوات المناسبة، سنكون قادرين على الإسهام بشكل كبير في التحول الإيجابي لمجتمعاتنا، وبالتالي لن نضمن فحسب مستقبلا أفضل، ولكن سنضمن أيضا توطيد السلام في الحاضر وعدم تخلف أحد عن الركب.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.